



المركز الفلسطيني لإستقلال الحماة والقضاء
«مساواة»

عين على العدالة

العدد السادس / نيسان ٢٠٠٧

نشرة يصدرها المركز الفلسطيني لإستقلال الحماة والقضاء « مساواة »

اقرأ في هذا العدد

اجتهاد لا يسعف حق القضاة
ص ٤
تقرير تقييم ورش عمل مساواة
تعميم نأمل إلفائه
ص ٣
مواقف هامة لجمعية القضاة
الفلسطينيين
ص ٨
هل صحيح؟؟
ص ٢٥

إجراء مرفوض مخالفته لأحكام القانون

أصدرت وزارة الداخلية ما أسمته نموذج إقرار و تعهد يطلب من أعضاء الجمعيات الأهلية و العاملين فيها توقيعهم عليه. و يلزم الجمعية بإرسال النموذج الموقع إلى دائرة تسجيل الجمعيات في وزارة الداخلية لضمه للملف الخاص بتسجيل كل جمعية.

التحفة ص ٢٠

الإفتتاحية

ليخرج الإصلاح من دائرة الأقوال ويوضع موضع التنفيذ العملي

أثار تلكؤ المجلس التشريعي في تقريره بشأن رد أو إقرار أو تعديل أربعة قرارات بقانون تنصل عضويًا برزمة القوانين القضائية، وحسن سير العدالة، وسرعة الفصل في النزاعات وحقوق وحرية الإنسان، إرباكا شديدا في عمل المحاكم والقضاة، وأدى إلى تأخير الفصل في المنازعات وإحقاق الحق وإنصاف المظلوم، ومس مسا جديا بحقوق وحرية المواطن. ولم يقف هذا التلكؤ عند هذا الحد بل إن المجلس الموقر حتى هذه اللحظة لم يستجب لصيحات المحامين والمشتغلين بالقانون ولم يرد على مذكرة «مساواة» التي تعكس إجماع الغالبية الساحقة للمشتغلين بالقانون. والتي ترى أن مثل هذا التلكؤ مخالف لأبسط القواعد القانونية المنظمة لصلاحيات المجلس وسلطاته. إن لم نقل أن في ذلك نكوصا وتنازلا عن جوهر صلاحيات المجلس التشريعية والرقابية على حد سواء، إننا نناشد المجلس التشريعي الموقر، مرة أخرى الإسراع في عقد جلسة للمجلس (بعد غياب طويل) لإعمال حكم المادة (٤٣) من القانون الأساسي والتقرير بشأن رد أو إقرار أو تعديل القرارات بقانون المذكورة حسب الأصول والشروع في إجراء القراءات التشريعية ذات الصلة بمشاريع قوانين بنائية لا تختمل التأخير وفي مقدمتها مشروع قانون السلطة القضائية المقدم للمجلس والحائز على الموافقة السياسية لمرجعيات الكتل النيابية المختلفة، والذي يمثل حجر الزاوية ونقطة الانطلاق والسند القانوني الموفر والمعبر عن الإرادة السياسية الجدية اللازمة والضرورية لإلحاح مسيرة الإصلاح القضائي بالبدء بتقييم أداء كل من يشغل وظيفة في القضاء والنيابة وإعادة بناء وهيكله القضاء والنيابة العامة وفق معيار الحيدة والنزاهة والكفاءة و الاستقلال وبعيدا عن التسييس والمحاصصة الحزبية والفئوية والجهوية من قبل مجلس قضاء أعلى انتقالي يمنح كافة الصلاحيات والسلطات في شأن إدارة بناء واصلاح القضاء والنيابة العامة.

إن تلكؤ المجلس التشريعي في القيام بصلاحياته وحماية مصالح الشعب الذي اختاره لتحقيق أمانه وبناء مؤسسات كيانه السياسي ودولته وتوفير أمنه واستقراره وازدهاره أمر يثير الدهشة والاستغراب خاصة في ظل نجاح المساعي السياسية والوطنية في تشكيل حكومة وحدة وطنية تصدر كتاب التكليف الخاص بها وبيانها الوزاري وتصريحات مثلي كافة الكتل البرلمانية، الإقرار بالحاجة الوطنية الماسة لإصلاح القضاء وتعزيز دوره في محاربة الفلتان وتحقيق العدل والإنصاف.

إن عيون كافة المشتغلين بالقانون والمتقاضين متجهة إلى جسد الإرادة السياسية والشروع الفوري في توفير المقومات القانونية والسياسية والشروع الفوري لوضع قضية الإصلاح موضع التنفيذ العملي وإخراجها من دائرة الأقوال الى دائرة الأفعال. فهل من مجيب؟؟

النتمة ص ١٨

أكثر من ٩٨٪ من القانونيين يطالبون باستمرار نشرة «عين على العدالة» ومجلة «العدالة والقانون»

قام المركز الفلسطيني لإستقلال الحماة والقضاء « مساواة» في بداية العام الحالي ٢٠٠٧ بعملية تقييم لنشرة «عين على العدالة» ومجلة

النتمة ص ١١

تلكؤ التشريعي عن القيام بمهامه يترك القضاء

أثار تلكؤ المجلس التشريعي في التقرير بشأن رد أو إقرار أو تعديل أربعة قرارات بقانون تتعلق بتعديل أحكام قوانين قضائية أبرزها: قانون أصول

النتمة ص ١٩

عيوننا متجهة لتجسيد الإرادة السياسية والشروع بالإصلاح القضائي

وجه ائتلاف المجتمع المدني من أجل قضاء نزيه و فاعل و مستقل مذكرة إلى كل من فخامة الرئيس و رئيس الوزراء و رئيس المجلس التشريعي

شكوى جزائية تثير اهتماما شعبيا

أحالت النيابة العامة إلى محكمة بيت لحم المختصة ستة متهمين، عدد منهم من موظفي النيابة العامة، والمحكمة، بتهمة سرقة ملفات و مضبوطات من قاصة النيابة العامة، و تزوير مستندات و أوراق رسمية، منها أوراق تبليغ تتعلق بمنازعات عقارية، القضية أثار اهتماما شعبيا واسعا. و بانتظار أن يقول القضاء كلمته الفصل، نؤكد على التزامنا وعدم مساسنا بالقاعدة القانونية القاضية بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته!!

انضمام «مساواة» لأسرة شبكة المنظمات الأهلية

وافق مجلس إدارة شبكة المنظمات الأهلية على طلب «مساواة» الانضمام لعضوية الشبكة وأوصى المجلس الهيئة العامة للشبكة بقبول «مساواة» عضوا فيها استنادا إلى استيفاء «مساواة» لكافة الشروط ومتطلبات العضوية، و من المتوقع أن تلتئم الهيئة العامة للشبكة بتاريخ السابع عشر من أيار القادم للمصادقة على قرار مجلس الإدارة وفقا لأحكام النظام الداخلي للشبكة.

«مساواة» تثمن موقف مجلس إدارة الشبكة و تتطلع إلى قيامها بموجبات عضويتها بالشبكة ولعبها دورا إيجابيا فيها بما يخدم مصالح الشبكة و يعزز دورها الإيجابي في بناء دولة العدالة والقانون.

في ورشتي عمل نظمتهما «مساواة» بالتزامن بين غزة والضفة

أكثر من ٢٠٠ محامي يحددون مطالبهم من مجلس النقابة الجديد

وطالب المحامون المجلس بالإسراع في اعتماد لائحة آداب سلوك المهنة و تفعيل لجان المجلس وبخاصة لجنة شؤون المهنة، و المجلس التأديبي؛ وذلك بعد إعادة النظر في سجل المحامين المزاولين، وذلك بنقل من سُجل في سجل المحامين المزاولين وهو موظفا رسميا في الأجهزة الأمنية أو دوائر السلطة التنفيذية إلى سجل المحامين غير المزاولين. وطالبوا أيضا بتطوير لجان الأبحاث و الامتحانات الخاصة بالمتردين و أدائها بما يخدم تطوير الملكة القانونية للمحامين الجدد. و أشار المحامون إلى ضرورة تفعيل التعاون الإيجابي بين الكتل النقابية المختلفة و أعضاء الهيئة العامة من جهة و مجلس النقابة من جهة أخرى بما يرسى قواعد العمل الجماعي و يساهم في بناء نقابة نزيهة، فاعلة و قوية.

ودعوا إلى تعزيز علاقة المجلس بمؤسسات المجتمع المدني، و طالبوه بإصدار مجلة قانونية متخصصة، و نشرة تعنى بأخبار النقابة. و تطوير إسهام المحامين المتردين و تمكينهم من المشاركة في عضوية اللجان الفرعية ودراسة إمكانية إجراء تعديل قانوني يضمن مشاركتهم بالتصويت في الانتخابات. و طالب المحامون «مساواة» بتنظيم لقاءات مشابهة دورية تجمع ما بين مجلس النقابة و أكبر عدد ممكن من أعضاء الهيئة العامة. بهدف ووقوف الهيئة العامة على إنجازات المجلس و إخفاقاته و بشكل دوري.

يذكر أن سبعة أوراق عمل قدمت في الورشتين. قدمها مثلو الكتل النقابية المختلفة و التي مثلها في غزة د. عبد الرحمن أبو النصر عن حركة فتح. و المحامي عبد الرؤوف الحلبي عن الكتلة الإسلامية. و المحامي محمود أبو دان عن قائمة رسالة الحقوق التي خاضت الانتخابات لاختيار أعضاء مجلس النقابة في غزة.

في حين قدم النقيب السابق أحمد الصياد ورقة مثلاً عن المكاتب الحركية. و المحامي سائد صدقة مثلاً عن التجمع الديمقراطي المتحالف مع المكاتب الحركية. و المحامي عدنان الشيعبي مثلاً عن التيار المهني المستقل. و المحامي رسمي حسان مثلاً عن كتلة العدالة و القانون. و أدار الحوار في رام الله المحامي إبراهيم البرغوثي الرئيس التنفيذي لمركز مساواة. و في غزة المحامي رمزي جلهوم منسق مساواة في القطاع. و يذكر أن الإعداد و التنسيق لورشتي العمل تم بواسطة المحامية وفاء شاكر الباحثة القانونية في وحدة مراقبة العدالة في «مساواة».

طالب جمهور غير من المحامين مجلس نقابة المحامين بتفعيل دوره الرقابي على التشريعات و تشكيل لجنة متخصصة لدراسة مشاريع القوانين قبل إقرارها من المجلس التشريعي. لضمان انسجامها و تطورها البنائي و القانوني. و تعزيز دوره الرقابي على أداء السلطات المختلفة. و توجيهه مذكرات إلى كافة الجهات الرسمية في كل ما يتعلق بأدائها أو قراراتها التي قد تقع أو تصدر على خلاف القانون. و طالبوا المجلس بسرعة تمكين اللجنة المكلفة من الهيئة العامة من إجراء التحقيق الإداري و المالي على أداء المجالس النقابية السابقة و إعلان نتائجه و اتخاذ الإجراءات القانونية و الإدارية اللازمة بشأنه. جاء ذلك أثناء ورشتي عمل نظمهما المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة و القضاء «مساواة» في وقت متزامن في فندق الجزيرة بغزة و فندق بست إيسترن في رام الله. حضرهما ما يزيد على (٢٠٠) محام. منهم (١٢٦) في رام الله و (٨٠) في غزة. و طالب المحامون المشاركون في الحوار الذي نظم بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ تحت عنوان «قراءة قانونية في العملية الانتخابية و نتائجها و أثرها على أداء أركان العدالة» المجلس المنتخب بوضع و إعلان خطة تنفيذية للوفاء بوعوده الانتخابية الواردة في البيان الانتخابي الذي فاز المجلس المنتخب بموجبه. و خصوصا الخطة المتعلقة بإجراء تعديل تشريعي على قانون نقابة المحامين النظاميين. و على أنظمة النقابة وبخاصة النظام الانتخابي بما يضمن اعتماد نظام التمثيل النسبي في الانتخابات القادمة. و اختيار النقيب بورقة اقتراع مستقلة. و تحقيق فصلاً إدارياً و مالياً بين مركزي النقابة في المحافظات الشمالية و المحافظات الجنوبية في إطار وحدة النقابة. و اعتماد مبدأ الانتخاب للجان الفرعية. و تحويلها لصلاحيات المجلس في مناطقها.

بداية موفقة

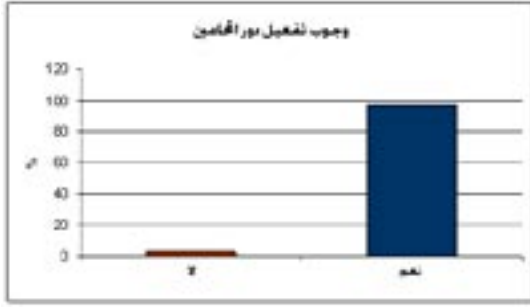
قرر نقيب و مجلس نقابة المحامين . أن يبدأوا بتنفيذ برنامجهم الانتخابي بخطة عمل يتصدرها إعداد نظام مالي و إداري لنقابة المحامين و إنشاء صفحتها الإلكترونية و الشروع باتخاذ الإجراءات الملائمة لإجراء انتخابات اللجان الفرعية. «مساواة» ترى في هذه القرارات بادرة إيجابية تستحق التشجيع و الدعم و تؤكد على استعدادها التام للتعاون مع المجلس لإنجاز خطته البنائية المؤسسية. و تعميق أواصر التعاون المشترك في كل ما يخدم و يطور و يعزز مكانة نقابة المحامين و يحقق أهدافها. و ان كانت تتساءل في ذات الوقت عن السبب الكامن وراء عدم قيام المجالس السابقة بإعداد و إقرار النظام المالي و الإداري الذي يشكل حجراً أساسياً في البناء المؤسسي للنقابة.

نقيب بالإجماع

انتخب مجلس نقابة فلسطين في دورته الثالثة المحامي علي مهنا نقيبا للمحامين. وذلك بإجماع أعضاء المجلس. و انتخب المحامي سلامة بسيسو - غزة- نائبا للنقيب. و المحامي ربحي قطامش أمينا للسفر. و المحامية اصلاح حسنية - غزة- أمينا للصندوق. و المحامي فواز صايمة نائبا لأمين الصندوق.

مبروك و نتمنى للنقيب و باقي أعضاء المجلس النجاح
و التوفيق في خدمة مصالح المحامين.

عين على العدالة



والشكل البياني التالي يظهر أن أكثر من ٨١٪ من المشاركين بالورش أعربوا عن رضاهم وتقديرهم للأوراق التي قدمت في اللقاءات وفي كفاءة المحاضرين الذين عرضوا الأوراق مما يدل على المهنية العالية التي تتسم بها «مساواة» في اختيار المدربين والمحاضرين في أنشطتها ولقاءاتها.



ويذكر ان التحليل الإحصائي للتقييم تم من قبل خبيرة مستقلة ومختصة.

متى يكتمل النصاب؟؟؟؟!!

علمت «مساواة» أن مجلس القضاء الأعلى لم يعقد جلسة للمجلس مكتملة النصاب منذ ٢٠٠٦/٨/١٩ وحتى ٢٠٠٧/٤/٣٠. والسؤال الذي يطرح نفسه أين نحن من تطبيق أحكام المادة (٤٠) من قانون السلطة القضائية التي تنص في فقرتها الأولى: «يجتمع مجلس القضاء الأعلى في مقر المحكمة العليا مرة كل شهر على الأقل». و تنص في فقرتها الثانية: «يجتمع عند الضرورة بدعوة من رئيسه أو بطلب من وزير العدل أو ثلاثة من أعضاءه».

«مساواة» من جهتها توجهت إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى للوقوف على رأيه بشأن موضوع انعقاد جلسات المجلس فأجاب:- الصحيح بلغة القانون أنه إذا انعقد المجلس ولم يكتمل النصاب فهذا بحد ذاته انعقاد إلا أن جلسات المجلس لم يكتمل فيها النصاب لأسباب مختلفة فمثلاً جلسات المجلس التي كان من المقرر عقدها بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١١ و ٢٠٠٦/٩/١٨ و ٢٠٠٦/٩/٢٦ و ٢٠٠٦/١٠/٢ و ٢٠٠٦/١٠/١٧ و ٢٠٠٦/١١/٢١ و ٢٠٠٦/١٢/١٨. لم يكتمل النصاب فيها لأسباب تعود إلى الاضطرابات العامة أحياناً. وأحياناً أخرى إلى سفر بعض أعضاء المجلس وأضاف أما منذ بداية العام الحالي ٢٠٠٧ فقد حالت حالة الانفلات الأمني في غزة دون انعقاد المجلس لسبب عدم مشاركة أعضاء المجلس من غزة وآخر جلسة كان من المقرر انعقادها في ٢٠٠٧/٤/٢٥ إلا أن النصاب لم يكتمل أيضاً لسبب سفر عضو المجلس وكيل وزارة العدل. وعضواً آخر من أعضاء المجلس إلى خارج البلاد. ونأمل أن يكتمل النصاب في جلسة المجلس المقبلة المقرر عقدها بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٩ «مساواة» ترى في إجابة رئيس مجلس القضاء ما يؤكد الحاجة إلى توفير الإجابة القانونية السليمة والضامنة لانعقاد المجلس بالنصاب الكامل القانوني وفقاً لما تقضي به أحكام قانون السلطة القضائية واجبة الاحترام.

تقرير تقييم ورش عمل «مساواة» المنفذة خلال الفترة من كانون ثاني ٢٠٠٧ لغاية نهاية آذار ٢٠٠٧

قام المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة» بإجراء تقييم لورش العمل التي نفذها للتعرف على رأي الجهات التي شاركت في هذه الورش في المواد التي تم عرضها خلالها والتعرف على مدى الاستفادة التي اكتسبها المشاركون من المواد التي تم عرضها عليهم وذلك من خلال استمارة وزعت على المشاركين وتم الطلب منهم تعبئتها حسب الأصول.

وفي عينة شملت ٢٦٢ شخص شاركوا في الورش التي قامت «مساواة» بتنفيذها منذ بداية العام ٢٠٠٧ وحتى نهاية شهر آذار للعام نفسه والتي شملت:

- ١- ورشة حول نقابة المحامين. قانونها وأنظمتها. الحاجة للتفعيل والتعديل.
 - ٢- ورشة حول المحكمة الدستورية العليا. قانونها وتشكيلها.
 - ٣- ورشة حول الجديد في قانون التنفيذ.
 - ٤- ورشة حول إصلاح الجهاز القضائي
 - ٥- ورشة حول تنمية قدرات المحامين
- ونفذت هذه الورش في محافظات الضفة الغربية جنين. نابلس. طولكرم. القدس. الخليل. بيت لحم و رام الله إضافة إلى مدينة غزة.

ويبين الجدول التالي رأي أفراد العينة بالورش التي قامت «مساواة» بتنفيذها

السؤال	نعم	لا
هل تعتقد بوجوب تفعيل دور المحامين بالتأثير التشريعي	٩٦,٩٪	٣,١٪
هل كان مقدمو أوراق العمل موفقين بإبصال المعلومة	٨٦,٥٪	١٣,٥٪
هل أخذت فرصتك الكافية بالمشاركة	٨٢٪	١٨٪
هل اكتسبت مهارة تشكل إضافة للمكتك القانونية	٧٥,٥٪	٢٤,٥٪

وأعرب المشاركون عن تقديرهم لنوعية اللقاءات التي تمت حيث أوصى العديد منهم بمواصلة برنامج التوعية الذي تقوم به «مساواة» في أوساط المحامين. كما أشار العديد من المحامين المتدربين وطلبة الحقوق في جامعات أبو ديس وبيروت والعربية الأمريكية و النجاح و الأزهر بضرورة مواصلة عقد مثل هذه اللقاءات والتي اعتبروها مصدراً مهماً من مصادر تعزيز المعرفة لديهم.

وخلال الورشة التي قامت «مساواة» بعقدها حول تفعيل دور نقابة المحامين تركزت توصيات الحضور على ضرورة مطالبة نقابة المحامين بتفعيل دورها. وكما هو واضح في الشكل البياني أدناه أشار ٩٦,٩٪ إلى ضرورة تفعيل النقابة من خلال جعلها بعيدة عن الاستقطاب التنظيمي والحزبي. كما طالبوا النقابة بان تقوم بعقد اللقاءات والورش التي من شأنها أن تزيد الوعي لدى المحامين. واقترح الكثير من المحامين ضمن العينة بأن تقوم نقابة المحامين بالسعي لإنشاء مكتبة ومركز أبحاث متخصص. كما طالبوا بان تقوم النقابة بالعمل على تشبيك المحامين ببعضهم من خلال إنشاء نادي خاص بالمحامين والقانونيين.

اجتهاد لا يسعف حق القضاة

لمواجهة أزمة الرواتب و انتظاراً لتوفير الاعتمادات المالية للوظائف القضائية. علمت «مساواة» أن مجلس القضاء الأعلى اجتهاد بصياغة عقد عمل - ذو طبيعة خاصة- أبرم بين مجلس القضاء الأعلى و قضاة البداية و الصلح الجاري تعيينهم مؤخراً. «مساواة» حصلت على نسخة من عقد العمل المذكور الذي جاء فيه:

رابعاً : لغة العقد :

1. يكون الدال الشهري الخمسين التاريخ الثاني وفق ما ورد في جدول رواتب و علاوات القضاء الملحق بكتاب السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 والمكتمل م/ 32 منه ولية بدلات أخرى و فائدة أو مضافة وفقاً لأحكام أي قانون أو نظام أو تعليمات أخرى .

2. يكون هذا الدال الشهري حداً للتاريخ الثاني ابتداءً من تاريخ تعيينه الصادر بموجب المرسوم الفرنسي أعلاه .

خامساً : طبيعة الخاصة للعقد :

إن هذا العقد طبيعة خاصة تتحصر للاعبرات المالية فقط ، ولا يؤثر على حقوق الفريق الثاني بالقرار الصادر بتعيينه كقاضى بدرجة و استراته القانونية الواردة بكتاب السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 .

سادساً : واجبات و حقوق الفريق الثاني :

1. يلتزم الفريق الثاني بالواجبات المنوطة بالقضاة و أدائها على أكمل وجه .

2. حيث أن عمل الفريق الثاني ذو طبيعة خاصة فلا بد وأن يلتزم بتأجيل المستلزمات الصحية و التعرض على الصداقة و الزراعة و الحياض .

3. إن كافة حقوق الفريق الثاني أسوة بقاى زملائه و يحسبها القانون .

سابعاً : انقضاء على كافة بنود هذا العقد اعتماد قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 .

على ما ذكر أعلاه تم الاتفاق بين الفريقين وتم التوقيع على هذا العقد الواقع على صفتين و سبعة بنود . تحريراً في / / 2006

عن الفريق الأول

عن الفريق الثاني

عقد عمل
(ذو طبيعة خاصة)

الفريق الأول : مجلس القضاء الأعلى في السلطة القضائية ممثلاً برئيسه الأستاذ القاضي عيسى أبو شرار .

الفريق الثاني : الأستاذ القاضي :

المقدمة :

حيث أن الفريق الثاني قد تم تعيينه قانونياً .. : في المحاكم النظامية بموجب المرسوم الفرنسي رقم () الصادر بتاريخ / / 2006 ونظراً لعدم إقرار موازنة عام 2006 ولعدم وجود اعتمادات مالية لتغطية القضائية وللنقص الشديد في أعداد قضاة المحاكم النظامية فإنه ولمصلحة العمل ولحين توفر الاعتمادات المالية وبما أن الفريق الثاني يرغب في شغل الوظيفة القضائية لحين توفر الاعتمادات المالية ولما يملكه الفريق الأول من صلاحيات لتسيير عمل مرفق القضاء بشكل يضمن كامل لزامة وحياد و استقلال هذا المرفق و مختلفاً على حقوق الفريق الثاني فقد اتفق الفريقان على ما يلي :

أولاً : تدار مسألة هذا العقد جزء لا يتجزأ منه و يقرأ معه كوحدة واحدة لا تقبل التجزأة .

ثانياً : يعمل الفريق الثاني لدى الفريق الأول بمسئله الجهة القضائية العليا في كافة مناطق السلطة القضائية الفلسطينية و يلتزم بكافة القرارات الصادرة عنه وفق أحكام القانون .

ثالثاً : مدة العقد :

1. تبدأ مدة سريان العقد ابتداءً من تاريخ المرسوم الفرنسي الصادر بتعيين الفريق الثاني أعلاه .

2. تنتهي مدة هذا العقد حين يتم استكمال الإجراءات العرفية اللازمة و يتخلل كافة القرارات و فتح الملف الخاص بالفريق الثاني لدى الجهات الحكومية المختصة لمصار فيما بعد معاملة أسوة بقاى زملائه القضاة المحكيين من السابق و يتقاضى بنه الشهري وفق الأصول العرفية عادة .

«مساواة» تعيد التأكيد مرة أخرى على مطالبتها السلطة التنفيذية بشقيها ديوان الرئاسة و مجلس الوزراء بضرورة ضمان أمن القضاة المعيشي و النفسي و الشخصي. إذا ما أريد للقاضي في بلدنا أن يطبق أحكام القانون و يفصل بالمنازعات بحيدة و كفاءة و نزاهة. و تعيد التذكير بمطالبتها ذاتها التي نشرتها على صدر الصفحة الأولى من عدد «عين على العدالة» الخامس الصادر في كانون أول من العام الماضي. وترى «مساواة» أن عقود العمل الخاصة ليس من شأنها أن تؤمن حلاً قانونياً لحقوق القضاة. إن لم تكن في ذاتها مخالفة لأحكام القوانين القضائية و للمراسيم الرئاسية الخاصة بتعيين قضاة البداية و الصلح الجدد. ولا تنهض وسيلة لضمان حقوق القضاة و تخرج عن مضمون جدول رواتب القضاء المعلن.

خطوات ايجابية تستدعي التعميم

قرر مجلس القضاء الأعلى اتخاذ سلسلة من القرارات و الإجراءات التي من شأنها تفعيل أداء المحاكم و سرعة البت في الدعاوى ومنها تشكيل هيئتي محكمة بداية في محكمة بداية نابلس بدلا من هيئة واحدة. و تشكيل ثلاث هيئات في محكمة بداية رام الله. و علمت «مساواة» أيضا أن مجلس القضاء الأعلى وفي إطار سعيه لتسهيل على مراجعي كتاب العدل قرر إضافة مساعدين لكتاب عدل رام الله و مساعدين لكتاب عدل نابلس. «مساواة» ترى في هذه القرارات خطوة ايجابية ملفتة للانتباه و تأمل أن تعمم على كافة محاكم البداية و دوائر كتاب العدل.

قضاة تحت التجربة

علمت «مساواة» أن قضاة الصلح الذين صدر مرسوموا رئاسيا بتعيينهم قضاة و وقعوا على إقرارات خطية يقرون بموجبها بأنهم قضاة تحت التجربة لمدة (3) سنوات. علما بأن المرسوم الرئاسي الخاص بتعيينهم لم يتضمن مثل هذا الشرط. وكذلك فإن نصوص قانون السلطة القضائية الساري المفعول رقم (1) لسنة 2002. و قانون تشكيل المحاكم النظامية الساري المفعول أيضا رقم (5) لسنة 2001. و القرار بقانون رقم (5) لسنة 2001 المعدل لأحكام في قانون تشكيل المحاكم النظامية الساري المفعول كذلك جاءت جميعها خلوا من النص على مثل هذا الشرط.

الفلسطينيين ومن ضمنهم المحامين. الأمر الذي أعطى الصدارة للصلوات الحزبية و المعرفة الشخصية في معايير الاختيار، و أنحت جانبا البرامج والقدرات المهنية و النقابية كمعيار ثبتت لجأته في بناء و تعزيز العديد من نقابات المحامين في الوطن العربي. الأمر الذي يلقي على عاتق المجلس المنتخب مهمة وضع خطط و برامج مفصلة للجنين الاجتماعية و المهنية تمكن المحامين أعضاء الهيئة العامة من التعرف الحقيقي و الواقعي على أفكار و سلوكيات زملائهم.

والسلبية الثالثة: تمثلت في نشأت خيارات المحامين المهنيين الانتخابية. حيث وبالرغم من تسجيل انعطافة إيجابية نحو وحدة جهد مهني خاض الانتخابات بعيداً عن الكتل ذات الطابع الحزبي إلا أنه لم يستطع جميع كافة القدرات و التيارات المهنية في قائمة واحدة، و للأسف فأن هذا التشتت

المهني لا يخرج عن كونه تعبيراً عن تنافس ذاتي شخصي يتعدى الاختلاف في الرؤية و الاجتهاد النقابي الأمر الذي يستدعي مبادرة كافة الكتل و التيارات و المحامين المهنيين إلى الالتقاء أن لم نقل التوحد في تيار مهني نقابي واحد.

السلبية الرابعة: تتمثل في القصور التشريعي المنظم للنظام الانتخابي لنقابة المحامين و بخاصة غياب نظام التمثيل النسبي وآلية اختيار نقيب المحامين. الأمر الذي يستدعي من المجلس المنتخب إيلاء مهمة تعديل قانون النقابة و أنظمتها و بخاصة نظامها الانتخابي وعلاقة فرعها في غزة و الضفة بما يطور ويوفر السند القانوني الملزم للبناء المؤسسي للنقابة و لتفعيل دور و مشاركة كافة كتلها النقابية، وعلى المجلس القيام بالعديد من المهام العاجلة التي تضمن الشفافية المالية و الإدارية و تفعيل دور الهيئة العامة و لجان المجلس المختلفة. حتى يوفر للنقابة مناخاً مؤسسياً قادراً على تشكيل رافعة تسند مجلس النقابة في أدائه لرسالة المحاماة و انتصاره لمطالب المحامين الحقيقية و مصالحهم الحيوية، والأيام القادمة ستحمل مؤشرات قدرة المجلس المنتخب على ذلك. فإما أن نبدأ بطريق تعزيز دور النقابة و تجسيد بنيتها المؤسسية و تفعيل دورها المجتمعي الريادي و إلا ستثبت هذه الانتخابات مرة ثالثة مقولة أن: "طريق تحقيق أمانى المحامين ما زال طويلاً".



كما أظهرت عملية الانتخابات والمعبرة عن التغيير البنوي النوعي في عضوية النقابة التأثير الواضح للحزبية التنظيمية التي تركت بصماتها بوضوح على عملية الاقتراع وتعدتها إلى التعبيرات المستخدمة في التعامل مع نتائجها. إذ شهدت مراكز الاقتراع «مقرات النقابة» نفسها في أكثر من مدينة هتافات أطلقتها حناجر المحامين الشباب من طراز «غلاية يا فتح...» وهذا مؤشر واقعي عن مدى تأثير المحامين الشباب بذهنية و آلية عملهم النقابي في الجامعات والمعاهد الدراسية وضعف كليات الحقوق و مناهج التدريس فيها وخلق مسابقاتها من المواد القانونية التي تعرف بالطبيعة الحقيقية لمهنة المحاماة ورسالتها النقابية و الاجتماعية و الوطنية وقواعد و أحكام السلوك المهني، ما يستدعي تحرك الجهات المسؤولة عن إعداد برامج التعليم العالي بما يوفر إدخال المواد المهنية ذات الصلة بالمساقات التعليمية المعتمدة في كليات الحقوق.

والسلبية الثانية: تمثلت في تأثير الناخبين بعامل المعرفة الشخصية للمرشح أثناء اختياره، وتبدو أهمية هذه الظاهرة السلبية من عدم نجاح مجالس النقابة السابقة في تنفيذ برامج و أنشطة من شأنها التعريف بالمحامين و أرائهم و اجتهاداتهم و إتاحة الفرص الضامنة و الكفيلة بمعرفة أعضاء الهيئة العامة لبعضهم البعض، و إن كانت ممارسات الاحتلال و إجراءاته لا تزال تعيق حرية الحركة و التواصل لكافة المواطنين

انتخابات النقابة... و تطلعات الهيئة العامة

القارئ الموضوعي للعملية الانتخابية لمجلس نقابة محامي فلسطين لدورته الثالثة، لا بد أن يصل إلى استنتاج أن العملية الانتخابية تركت نتائج إيجابية تمثلت في المشاركة الواسعة لأعضاء الهيئة العامة فيها تعبيراً عن إدراكهم لأهمية دور النقابة كإطار نقابي يمثل المعول الأساس للدفاع عن مصالحهم و ضمان أمنهم و صون كرامتهم و تطلعاتهم إلى دور متميز و فاعل لنقابتهم في قضايا و هموم مجتمعهم. و الميزة الإيجابية الثانية تمثلت في المناخ الديمقراطي الذي ساد أجواء التنافس بين المرشحين و كتلتهم الانتخابية، و النزاهة و الشفافية التي وسمت عملية الاقتراع و الفرز إعمالاً لأحكام القوانين و الأنظمة السارية بصرف النظر عن مدى تطور تلك الأنظمة و ملائمتها لدور ورسالة المحاماة المعاصرة، وفي ذات الوقت كشفت العملية الانتخابية عن نقاط ضعف سلبية لا تزال تعاني منها بهذا القدر أو ذلك، نقابة محامي فلسطين. إذ تم اعتماد سجل الناخبين دونما اعتراض من أحد في الوقت الذي شهدت أروقة النقابيين سجلاً حول قانونية ذلك السجل، ومدى توافر شروط مزاوله المهنة وحق الاقتراع في بعض من وردت أسمائهم في سجل الناخبين، ووصل السجل في هذا الشأن إلى الحديث عن أن عدداً كبيراً من سجلوا في سجل الناخبين لا تتوفر فيهم الشروط. الأمر الذي من شأنه التأثير الجدي في نتيجة الانتخابات، إذا صحت مثل هذه الادعاءات و السجلات المتعلقة بسجل الناخبين. الأمر الذي يشير إلى السلبية التي اتسم بها أداء مثلي الكتل الانتخابية و المتمثل في تنازلهم الصريح عن حق أساسي من حقوق الهيئة العامة و المتمثل في قانونية سجل الناخبين، وما يشير إلى عدم الجدية و التخلي عن حق قانوني منح للمحامين عامة و للكتل الانتخابية خاصة. كما شهدت عملية الانتخابات ذاتها بعض التجاوزات لأحكام قانون الانتخابات؛ من شاكلة استمرار الدعاية الانتخابية حتى نهاية يوم الاقتراع و حتى إغلاق صناديق الاقتراع، ودخول بعض مثلي الكتل الانتخابية إلى مراكز الاقتراع وهم يحملون شعارات خاصة بكتلتهم، إلى جانب العدد الكبير من المحامين الذين أذن لهم بحضور عملية فرز الأصوات وهذا أمر إيجابي يعزز الشفافية لكنه يستدعي تعديل تشريعي يجيزه. (هذه السلبيات كانت موضوع تقرير أعده طاقم «مساواة» الرقابي ورفع إلى مجلس النقابة حسب الأصول).

وأعضاء النيابة أيضا.....

علمت «مساواة» من مصادر مطلعة أن (١٤) معاون نيابة من الذين تم تعيينهم مؤخراً لم يتم توفير اعتماد مالي لهم حتى الآن. وأن مساعي النائب العام مع وزير المالية والعدل ورئيس السلطة بشأن توفير ذلك الاعتماد اللازم لتمكينهم من القيام بوظائفهم باءت بالفشل رغم حاجة النيابة العامة الماسة لهم.

خطة لتقييم أداء المشتغلين بالنيابة العامة

علمت «مساواة» من مصادر مطلعة أن النائب العام ومساعديه يعكفون حالياً على إعداد خطة مكتوبة تمهيدا لرفعها للجهات المختصة وأصحاب القرار تتضمن تقييم أداء كل من يشغل وظيفة في النيابة العامة واحتياجاتها. وإعادة هيكلتها. تمهيدا لإعادة بنائها مجدداً. وأضاف المصدر أن من أهم وسائل نجاح الخطة وتطبيقها تعيين كادر كفؤ. ومؤهّل وجاد وقادر على تعبئة الفراغ الذي قد يترتب على ضوء نتائج التقييم.

«مساواة» تتفق مع وزير العدل على استبعاد المحاصصة الحزبية عن القضاء والنيابة العامة

التقى وفد «مساواة» برئاسة رئيس مجلس الإدارة المحامي ياسر جبر وعضوية الرئيس التنفيذي المحامي إبراهيم البرغوثي مساء يوم ٢٠٠٧/٣/٢٨ م. وزير العدل الدكتور علي السرطاوي في مقر وزارة العدل في رام الله، وتناول الاجتماع بالبحث. الوضع القانوني ووضع القضاء والنيابة العامة وحالة الانفلات الأمني وسبل التعاون المشترك. بما يخدم هدف تجسيد مبدأ سيادة القانون. وإعادة بناء وإصلاح القضاء والنيابة العامة. ويوفر الأمن للمتقاضين ويحقق الفصل في المنازعات من قبل القضاء النظامي واحترام قرارات المحاكم وتنفيذها والتعاون والتنسيق بين كافة أركان العدالة. بما يوفر الأمن والعدالة للجميع. وطالب وفد «مساواة» معالي الوزير بالإسهام الجدي للضغط على المجلس التشريعي بهدف سرعة إقرار قانون جديد للسلطة القضائية _ «مشروع القانون مقدم للمجلس منذ فترة» _ يحدد الصلاحيات بين وزارة العدل ومجلس القضاء والنيابة العامة ويوفر الأساس القانوني لإعادة بناء القضاء والنيابة العامة وإصلاحهما. وقد وعد الوزير بتفعيل دور الوزارة بهذا الشأن ضمن إطار الصلاحيات القانونية المتاحة له.

وأكد وفد «مساواة» على أنه بالقدر الذي نحن بحاجة فيه لإعادة بناء القضاء والنيابة إلا أن «مساواة» تطالب بأن تتم إعادة البناء والإصلاح وفق معيار النزاهة والاستقلال والحيدة بعيداً عن التسييس أو المحاصصة الحزبية أو الفئوية أو الجهوية. وأن يكون معيار إشغال الوظيفة القضائية في القضاء والنيابة العامة الولاء للقانون والضمير والاستقلال بعيداً عن الانتماء لأي حزب سياسي. وقد أكد الوزير موافقته على رؤية «مساواة» وأعرب عن استعداد الوزارة للتعاون الإيجابي البناء معها بما يحقق الهدف المشترك في تجسيد مبدأ سيادة القانون. واتفق الجانبان على مواصلة التعاون المشترك فيما بينهما في كافة المجالات القانونية التي تهم الجانبين.

تعميم نأمل إلغائه

أصدر رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي عيسى أبو شرار تعميماً حمل رقم ٢٠١/٢٠ تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٩ ألزم السادة القضاة بعدم تعبئة أي استمارة صادرة عن منظمات أهلية أو حكومية. دون الحصول على موافقته المسبقة على ذلك.



«مساواة» تأمل من رئيس مجلس القضاء الأعلى إلغاء التعميم المذكور. خاصة و أنه جاء بصيغة مطلقة وفرض قيلاً. ترى «مساواة» أن لا داع قانوني لفرضه على السادة القضاة. وتشير «مساواة» إلى أن التعميم المذكور و الذي تأمل إلغاؤه صدر في أعقاب توزيع «مساواة» لاستمارة تقييم لنشرة عين على العدالة و مجلة العدالة و القانون. و اللتان تصدرهما «مساواة». وذلك بعد أن قام عدد من القضاة بتعبئة الاستمارة. الأمر الذي أدى إلى امتناع عدد آخر عن تعبئتها. تلك الاستمارة التي هدفت الوقوف على مدى الحاجة الفعلية للإصدارين. وعلى ملاحظات ومقترحات المشتغلين في القانون و من ضمنهم السادة القضاة لتطويرهما بما يحقق الغاية و الهدف المرجو من إصدارهما.

مجلس القضاء الأعلى ينظم دورة للتفتيش

القضائي في الأردن

نظم مجلس القضاء الأعلى بالتعاون مع المعهد القضائي الأردني دورة حول التفتيش القضائي شملت مجموعة من القضاة الفلسطينيين من شطري الوطن. ينتظر أن يشكلوا نواة لدائرة التفتيش القضائي. اشتملت الدورة على محاضرات و نقاشات و حوارات قانونية حول أهمية التفتيش القضائي، كأحد الآليات الضامنة لاستقلال القضاء و تعزيز ثقة المتقاضين به، إضافة إلى مهام دائرة التفتيش و آلية عملها و اللوائح الناظمة لها، و يذكر أن هذه الدورة التي تمت بتنسيق و دعم من مشروع سيادة الممول من الإتحاد الأوروبي تهدف إلى تأسيس دوائر مجلس القضاء الأعلى و من ضمنها دائرة التفتيش القضائي.

و اطلع القضاة الفلسطينيين على تجربة الأردن في مجال التفتيش القضائي، و قاموا بزيارات ميدانية، شملت مديرية التفتيش القضائي الأردني و الادعاء العام و محاكم الصلح و البداية. والقضاة المشاركون في الدورة هم السادة عزمي الطنجير، فتحي أبو سرور القاضيين في المحكمة العليا، و القاضي حلمي الكخن قاضي منتدب في محكمة الاستئناف -رام الله و القاضي نصار منصور قاضي محكمة البداية، و القاضي سلوى الصايغ قاضي محكمة البداية / غزة، و القاضي حسن الجديبة قاضي محكمة استئناف غزة.

وعلمت «مساواة» أن القضاة المشاركين في الدورة نظموا بدورهم ورشة عمل حول التفتيش القضائي لقضاة الصلح و البداية والاستئناف العاملين في محاكم الضفة الغربية لمدة يومين وبالتعاون مع مشروع سيادة.

ومن جهة أخرى نظم مجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة بالتعاون مع مشروع سيادة دورة تدريبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة، على استخدام الحاسوب، شارك فيها كافة القضاة وأعضاء النيابة العاملين في الضفة.

ومن جهتها نظمت النيابة العامة دورة تدريبية لأعضاء النيابة العامة في عمان لمدة شهر بالتعاون مع وزارة العدل الأردنية وعلمت «مساواة» أن النائب العام منح وكلاء ومعاوني النيابة المشاركين في الدورة شهادات تقدير بعد تلقيه تقييماً إيجابياً لأدائهم من الخبراء الأردنيين الذين تولوا إعطائهم محاضرات في المواضيع القانونية موضوع الدورة.

قضاة الصلح الجدد «قضاة تحت التدريب»

أصدر رئيس المحكمة العليا رئيس مجلس القضاء الأعلى قراراً بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٠ يحمل رقم ٢٠٠٧/٣٤ جاء فيه:

101 1 1000 12 2007 01 01

Palestinian National Authority
Judicial Authority
Chief Justice Office

سلطة الوطنية الفلسطينية
السلطة القضائية
مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى

القرار رقم (34 / 2007)

القاضي / محمد أبو شرار
رئيس المحكمة العليا
رئيس مجلس القضاء الأعلى

وبناءً على التوصيات الواردة لنا
وبناءً على التوصيات الواردة
وبناءً على التوصيات الواردة

المادة (1) من القضاة التالية لسلام قضاء تحت التدريب بالترتيب وإدارة رئيس المحكمة المختص على النحو التالي:

القاضي المقرب	المحكمة
وليد أبو مهالة	محكمة صلح حورا
رياض عمرو	محكمة صلح حمرول
عبد أبو سندس	محكمة صلح الخليل
يوسف سويح	محكمة صلح بيت لحم
عبد الجبار	محكمة صلح بيت لحم
ياسر السري	محكمة صلح بيت لحم
نزار محمود	محكمة صلح قلقية
زكريا سليم	محكمة صلح قلقية
عبد الحميد محمود	محكمة صلح قلقية
يونس أبو الرب	محكمة صلح قلقية
رائد العورة	محكمة صلح قلقية

«مساواة» ترى أنه وبمراجعة نصوص قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ وقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٥) لسنة ٢٠٠١، و القرار بقانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٦ بشأن قانون معدل لأحكام في قانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ٢٠٠١؛ يتبين أن لا وجود لنص قانوني ينظم ما يعرف بقضاة تحت التدريب، وكذلك الحال فإن المرسوم الرئاسي الصادر بتعيين قضاة الصلح الواردة أسماؤهم في القرار، جاء خلواً من النص على اعتبارهم قضاة تحت التدريب.

إلى متى؟؟!

منذ التاسع من آذار الماضي و عيون القانونيين الفلسطينيين من قضاة و محامين تتطلع لإلقاء القبض على خاطفي رئيس محكمة بداية جنين القاضي «بسام حجاوي»، و مطلق النار في باحة محكمة سلفيت، و إحالتهم للقضاء وفقاً للأصول القانونية واجبة الاحترام. «مساواة» تأمل أن لا يطول الانتظار و أن تسرع الجهات الرسمية و تحيل المتهمين بالاختطاف و إطلاق الرصاص إلى المحاكمة حسب الأصول. وتعرّب «مساواة» عن عميق أسفها لاختطاف عضو مجلس نقابة المحامين المنتخب المحامي «فواز صايمة»- نائب أمين الصندوق - آمله أن تتم معالجة قضية اختطافه وفقاً للأصول و القانون.

إخلاء سبيل

علمت «مساواة» من مصادر مطلعة أن المحكمة المختصة بالنظر في الدعوى الجزائية التي كانت سبباً وراء اختطاف رئيس محكمة بداية جنين القاضي بسام حجاوي، بدعوى أنه لم يستجيب لطلب إخلاء سبيل المتهمين فيها، قامت بإخلاء سبيل المتهمين فيها بعد فترة وجيزة من الاختطاف، و يذكر أن القرار بقانون المعدل لقانون الإجراءات الجزائية يحظر إخلاء سبيل المتهمين في قضايا القتل. رئيس مجلس القضاء الأعلى وعندما توجهت إليه «مساواة» للتأكد من صحة الأمر أجاب:- نعم لقد تم إخلاء سبيلهم وأمر إخلاء السبيل تم في أعقاب وقوع مصالحة نهائية وضعت حداً لنزاع عائلي عانت منه بلدة عرابة قضاء جنين.

مواقف هامة لجمعية القضاة الفلسطينيين

بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٣ وجهت جمعية القضاة الفلسطينيين مذكرة قانونية هامة لكل من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس، و دولة رئيس الوزراء إسماعيل هنية و رئيس المجلس التشريعي بالنيابة الدكتور أحمد بحر و رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي عيسى أبو شرار، ونظراً للأهمية البالغة للمذكرة فإن «مساواة» تنشرها بنصها الحرفي.

بسم الله الرحمن الرحيم



ميادة الرئيس محمود عباس المحترم،
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية .

دولة السيد إسماعيل هنية المحترم ،
رئيس الوزراء الفلسطيني.

معددة الدكتور لعبد بحر المحترم ،
النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي .

معددة السيد القاضي عيسى أبو شرار المحترم،
رئيس مجلس القضاء الأعلى .

تعبئة طيبة وبعد

لما كانت جمعية القضاة الفلسطينيين تهدف فيما تهدف إليه، تعزيز وتطوير القضاء في الوطن وإرساء مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء، وهي جمعية مهنية غير سياسية، وانطلاقاً من ذلك المبادئ والأهداف، وحرصاً على مواصلة المسيرة وملاحمتها، ولما كان القضاء من حيث هو كذلك سلطة ثلاثة تشارك السلطان القضائية والقانونية، ولما حدد القانون الأساسي تقوم كل واحدة منها، ولما كان القضاء فيما ترون وتعدون من أركان سلطنة كسلطنة الأساس كقضية لا مجال لتأخرها ، ومن واقع المسؤولية والحرص والكفاءة من الشعب الفلسطيني بكافة شرائحه نسرى من حقاً بل من واجباً إيداء ما يلي :

جمعية القضاة الفلسطينيين - بيتونيا - شارع الطرول ، هاتفكس ٢٩٠٤٦٦٠ - ٢

لولا أن نخط حرفاً أو نطلق بيتاً لغة أو أن نقوم بعمل ما، يفصده حسيه التصريح أو الاحتراز لندية أو حذافة بجانبها أو بهدف تسويق أنفسنا أو غيرها، كما أرغض أية فرق أو أعمال أو تصريحات لأية شخصية قضائية في الإلتزام ذاته، يسأل إن من مسيررات التزامنا المست حذافة هذه السائلة حذافة أن تقع في المنظور أو أن ياهم من حذافة ما لا يبال أو يسمع صوتنا على عكس ما يهده ذلك أن القضاء يقوم على العدالة والقرامة والتجرد والاستقلال وهو هذيفنا فرصتنا على تحقيق العدالة لا يبال حرصاً عن تطبيق مظهرها.

لغذا : إن الحذافة في الشهور القانوني نوعان: حذافة واقعية (وهي الواقع) ، وحذافة قضائية (وهي الحكم)، والحكم يقوم على أساس الترحيح سواء سابق الواقع أو لا، فهو حذافة نسبية رتب لها تشريح الأحرار، وقد نصت المادة (١٠٦) من القانون الأساسي - وهو القانون الأعلى - على أن الألتزام القضائية ولدية التقيد، والامتناع عن تنفيذها أو لتطبيق تنفيذها على أي امر حريمياً يهاب عليها القانون بالتمسك والعزل عن الوظيفة إذا كان الشهم موظف عام أو مكلف بخدمه عماله، ولشعاعوم أنه ليق في رفيع الساعون مواترة إلى المحكمة المختصة وتضمن السلطة تعويضاً كاملاً له .

وهي الإلتزام ذاته يمكن لكل من رأى من ألتزام العلم القانوني حذافة شكه المتكسر أن يتأخره والتحقق وفق مناهج تحقيق على الألتزام بما في ذلك التدهيح من تلتك وأليات وأجراء والتس على القضاء والأحرار.

للتك: ألتزام السيادة والسعدك إن الوطن بمواظبه وإسناد مع من يرد " صوت جميعاً ويحيى الوطن " في حياة الوطن بعد موت مواظبه!! ولتعلم الجميع، إن تكون لذا سيادة أو دولة أو معدة أو حياة دون تصدي انكارك القانون ولتعمل سلطته وتعزيز دور القضاء التزبه والشعرة العمومي .

ولغذا لك ألتزام القضاء الفلسطيني، وهو الذي يسل السلطة للتك حذافة لتشفة وتشر يهد لا !! وقد نصتلك المتكسر عن أداء عملها بسبب إضراب الموظفين، فيما ألتزم القضاء كل على رأس عمله رغم أنهم لم يتقاضوا رواتبهم طمناً أن وصول بعضهم إلى ألتزام عملهم يتكهم الكثير من الشل والوقت والجهد، فيما تلتك البعض الأخر ليقم في مكان عمله متكدياً لفتك مالية إضرابه، بل إن عدداً من القضاة وحتى السادة لم توفر

جمعية القضاة الفلسطينيين - بيتونيا - شارع الطرول ، هاتفكس ٢٩٠٤٦٦٠ - ٢

الإلتزامات المالية لهم وهم معني ما يقارب ستة على تعيدهم مما اعتسظهم صبح زمالتهم قضاء الصبح الذين تم تعيدهم بموجب الرسوم الرقاسي التمسار مشاريع 2006/7/19 - ذلك الرسوم الصبح على شرط - لتوقع على ما سبي (في ظل عمل ثم طبعة خاصة) والذي لم نتجده له من قبل طمناً، ومع ذلك لم يتكس أحد منهم بعد توقع العذر أية مبالغ كرتاب أو على حساب الراتب، رغم أن تلك وكفيرة من العذر يجب أن يرفق التزامات تعالفة بين طرفيه، ولعل من الواجب أن يتأخر إلى أن توفر الحماية المالية والاقتصادية والاجتماعية للقاضي هي الأساس في توفير الحماية المالية له - إذ كيف يتكس القاضي أن يهسي نفسه من نفسه وكيف يتكس أن يهسي نفسه من هذيفة حذافة من القضاء إذا لم تتوفر له الحماية المالية والاقتصادية والاجتماعية.

خلصاً : لك دألت مجموعة من الدول الأوروبية وكذلك الأمر بالنسبة لأمريكا - واتعدت مسيرات مختلفة - لتكيم مساعدات للقضاء الفلسطيني، إلا أنها لا تسمن ولا تقي من جوع قذيف، يعقل أن يتأخر القاضي في دورة ما، حذافة أو خارجية وهو لم يتكس راتبه أو يصل جولا، تسن يدهور إلى تناول الطعام على مكانته وقد زيفها بأقران حذافة من القضاء إلا أن أيا من هذه الألتزامات لم يعنىوا على حذافة سن العاصم والقضاة، وربما أيا لا تكلم وضعت الصعي بأى حال .

وتتأخر بعداً التمسك أن الإلتزام التكمهي أكبر بتلك الطمناً من بيده، فكل - كانت في ذهني ألب مسكاً ومسكاً لم يبل منها مسكاً.

إذا تعالفة إلى إعداة النظر في كل أشكال الدعم واستشارة بما يتعلق الحذافة

خلصاً : مع طمناً الألتزام بان العمل يبال مواتر، إلا أن وفادات السائلة القضائية من رسوم دعوى ومعاملات وغيرها تعلى امتيازات القضاء.

سلطناً : إن دور القضاء بالارتقاء بكرامة الإلتزام بالتسلي أو لا الارتقاء بكرامة القضاء وإعطاء حذافة ، قد يبال هذا أن القاضي هو الذي يرتى بسلكه لرتبى بكرامته، إنه وإن كان الأمر كذلك، في جزء منه إلا إنكم جميعاً تملتون المسؤولية عن جوانب أخرى، فتكلم راج وتكلم مسؤل عن رعيته ويسمك كل منهم حذافة استرعى حفظ أو صبح .

جمعية القضاة الفلسطينيين - بيتونيا - شارع الطرول ، هاتفكس 2904660 02

ولكن من ألتزام القول أن يتأخر إلى أن القاضي حذافة بسطانية يتوفقه في حين أنه القوي العازم في إعطاء الحق لتساويه دون حذافة أو وجل أو مهادنة، لا أملاً في تطسح ولا رعيه في متسح .

لغذا : طمناً وسائل الإعلام السائلة حذافة هذه المتكزة الوصول إلى اتفاق من تسألة أن يدرج المواطن والمواطن إلى بر الأمان، وإنما إذ يتأخر أي اتفاق من تسألة ونهيف إرفقة عدم القضاء، ذلك عدم الذي يجب أن يكون معرماً ونحن لا نأبل ذلك وسدعوا إليه فإذا على تلك بان متكزنا هذه سوف لا تلتس ألتزامكم فحسب، بل لا بد أن تلتس همكسر وطولكم وتعودكم بالسوية .

تعبيراً في 2007/1/13 مع الألتزام



جمعية القضاة الفلسطينيين - بيتونيا - شارع الطرول ، هاتفكس 2904660 02

شكوى بحاجة إلى معالجة فورية

تلقت «مساواة» شكوى من موظفين في وزارة التربية والتعليم في محافظة بيت لحم. تضرروا من حذف درجاتهم الوظيفية من السلم الوظيفي جاء فيها.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإخوة في مركز (المساواة) المحترمين

تحية طيبة وبعد

الموضوع :- طلب مساعدة

نرجو أن توضح لحضرتكم أننا من موظفي وزارة التربية والتعليم قد حلتنا في الدرجة (d) من السلم الوظيفي للدرجات (a, b, c, d) وذلك بتقديم والترافع الطبيعي بنسبنا على المعزل العلي والخبرة العنينة والوظيفة، فوجدنا عند تطبيق قانون الخدمة المدنية انه تم حذف هذه الدرجة من السلم الوظيفي وتم إعادة درجاتنا إلى درجة الأولى ، إننا باسم جميع مسن نضرر نأمل أن نجد لديكم كل اهتمام ومساعدة فائق كما نطمح ونطمح الجميع أحسن وسند لجميع المقترحين آمين أن يتم منحنا الدرجة (c) وفي حالة تعذر وجودها شاكر لمتل هذه الدرجة فلننا نأمل ترفعوا إليها واحالتنا إلى التقاعد . نشكر لكم اهتمامكم بفضايها ابتداء شعبنا ونودو لكم بالتوفيق في عملكم .

التوقيع: محمد عبد السلام

«مساواة» بدورها تأمل من معالي وزير التربية والتعليم معالجة مضمون الشكوى وفق الأصول وبالسريعة الممكنة.

تناقض يستحيل إزالته

محكمة النقض تصدر أحكاماً متباينة حول وجوب حضور المتهم جلسات المحاكمة الخاصة بالنظر في طلبات إخلاء السبيل أو الاكتفاء بحضور محاميه. وكانت ذات المحكمة قضت بعد ذلك بأن أحكام محكمة الاستئناف الخاصة بالطعون في القرارات القضائية الصادرة بشأن طلبات الإفراج بالكفالة أو تمديد التوقيف غير قابلة للطعن بالنقض. كما أغلق القرار بقانون المعدل لقانون الإجراءات الجزائية الباب نهائياً أمام قابلية الأحكام الإستئنافية المتعلقة بالإفراج بالكفالة أو تمديد التوقيف للطعن بالنقض . الأمر الذي يبقي التناقض في اجتهادات محكمة النقض دون حسم. حيث يستحيل عقد هيئة عامة لمحكمة النقض لإزالة التناقض المذكور في ضوء عدم قابلية القرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف بهذا الشأن للطعن بالنقض؟؟ وفقاً لنصوص وأحكام القرار بقانون المعدل لقانون الإجراءات الجزائية واجتهاد محكمة النقض.

و بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٩ أصدرت جمعية القضاة بياناً عاماً و ذلك احتجاجاً على اختطاف رئيس محكمة بداية جنين القاضي بسام حجاوي، و نظراً لأهمية البيان تعيد «مساواة» نشره بصيغته الحرفية.



بيان صادر عن جمعية القضاة الفلسطينيين

ان جمعية القضاة الفلسطينيين بيهنتيها الادارية والعامه، اذ هالها حادث الاختطاف الذي تعرض له سعادة القاضي بسام حجاوي، رئيس محكمة بداية جنين بالانابة على يد مسلحين مجهولين يوم أمس الاحد ٢٠٠٧/٣/١٨ اثناء عودته من عمله.

هإنها تستنكر وتشجب وتدين الحادث الاليم وتطالب المواطنين بالاطراج الفوري منه، وتعتبر ما تم اعتداء صارخاً على القضاء الفلسطيني بكامل قضائه في كافة مواقعهم وعلى اختلاف درجاتهم، اذ بات كل منهم مهدداً في نفسه وأهله وتغير أمن صلبهما.

كما تهيب بسيادة الرئيس محمود عباس ودولة رئيس الوزراء اسماصيل هنية وحكومته وكافة الاجهزة الامنية كل يأخذ دوره وتحمل مسؤوليته بوضع حد للفئتان الامني وتقديم المعتدين للعدالة.

كما ندعو الجمعية كافة القضاة على مستوى الوطن اخصار اليوم الأثنين ٢٠٠٧/٣/١٩ يوم احتجاج بتطبيق العمل في المحاكم.

جمعية القضاة الفلسطينيين

إصدارات جديدة لجمعية القضاة الفلسطينيين

أصدرت جمعية القضاة الفلسطينيين ثلاثة إصدارات جديدة. الأول بعنوان الكاشف للتشريعات الصادرة في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية لغاية تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩. إعداد و جمع السادة القضاة رائد عبد الحميد، حازم ادكيدك و فواز عطية. والإصدار الثاني بعنوان مجموعة الأحكام القضائية و المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض الفلسطينية المنعقدة في رام الله في الدعاوى الجزائية منذ تاريخ ٢٠٠٤/٧/١٥ وحتى تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٤. إعداد و تقديم وكيل النيابة راسم أحمد البدوي. والإصدار الثالث بعنوان مجموعة الأحكام القضائية و المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض الفلسطينية المنعقدة في رام الله في الدعاوى المدنية منذ إنشائها وحتى تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٣١ و يقع الإصدار في جزأين الأول يقع في ٣٦٧ صفحة والثاني يقع في ٧٥٧ صفحة من القطع المتوسط / إعداد وترتيب القاضي عبد الله غزلان.

وكانت الجمعية أصدرت من السابق إصدارا بعنوان مجموعة الأحكام القضائية و المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض الفلسطينية المنعقدة في رام الله في الدعاوى الجزائية منذ إنشائها وحتى تاريخ ٢٠٠٤/٧/١٤ إعداد وترتيب القاضي عبد الله غزلان.

لا زلنا ننتظر

توجهت "مساواة" بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٨ بطلب إلى القاضي رشا حماد بتقديم محاضرة قانونية في ورشة عمل تستهدف تنمية قدرات المحاميات الشابات حديثات المزاولة، كان من المقرر أن تعقد في الخامس من نيسان الجاري.

Palestinian Center for the Independence of
the Judiciary and the Legal Profession
"MUSAWA"



مساواة

المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء
"مساواة"

حضرة الأستاذة / رشا حماد الفاضلة

تحية طيبة وبعد ،،

يسعدنا في " مساواة " أن نتوجه لمساعدتكم بطلبنا في قيامك بالإسهام في إنجاح دورة تدريبية قانونية للمحاميات الشابات حديثات المزاولة والمتدربات بالنظر لحاجتهن العاسة لتنمية قدرتهن القانونية بعد أن تبين لمساواة عدم إتاحة المجال لهن وقتة مشاركتهن الفاعلة في ورش العمل القانونية المختلفة.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ارتأت " مساواة " أن تبدأ دورة التدريب بمحاضرة قانونية صرفة، تقديمها لهن في أي موضوع قانوني تزيته مائتاً أو مساعداً في تحقيق الهدف المنشود على أن تقدم محاضرتك في مكان لائق خارج إطار " مساواة " التي يقتصر دورها على القيام بالإجراءات التوجسنية فقط.

وقد توجه المركز إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى بطلب الحصول على موافقة المجلس على قيامك بسداء المحاضرة التي نأمل أن تعود بالنفع العام وتسهم في تنمية قدرات المحاميات

واقبلي منا فائق الاحترام والتقدير ،،



تحريراً في ٢٠٠٧/٠٣/٢٨

AL-Biereh/ Al-Balou' a/ the Courts street
Isfrent of Shaqar'q nasuman flowers shop
P.O.Box, 1226
TEL:0697022404870
Fax: 0697022404866
E-mail: Musawa@musawa.ps
Web Page: www.musawa.ps

البريد، البازوق، شارع المعاد
مقابل شقائق النعمان
عمارة ١٢٢٦
تلفون : ٠٠٩٧٠٢ ٢٤٠٤٨٧٠
فاكس : ٠٠٩٧٠٢ ٢٤٠٤٨٦٦
بريد إلكتروني: Musawa@musawa.ps
المسجلة إلكترونياً: ٢٢٢٦٠٢٢٢٢٢٢٢٢٢

كما توجهت برسالة مشابهة و بذات الطلب للسادة رئيس و أعضاء
مجلس القضاء الأعلى.



المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء
"مساواة"

السادة رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى
المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

يسعدنا في المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"، أن نضع بين أيديكم رغبتنا في تنظيم دورة قانونية تدريبية للمحاميات الشابات حديثات المزاولة والمتدربات، بالنظر لحاجتهن العاسة لتنمية قدرتهن القانونية، خاصة بعد إن تبين "مساواة" عدم إتاحة المجال لهن وقلّة مشاركتهن الفاعلة في ورش العمل القانونية المختلفة، وفي سبيل تحقيق ذلك ارتأت "مساواة" أن تبدأ دورة التدريب بمحاضرات قانونية صرفة تقدم من قبل القاضيات الفاضلات، وسندا لذلك فإن "مساواة" تأمل من مجلسكم الموقر الموافقة على قيام القاضية الأستاذة رشا حماد بتقديم محاضرة قانونية في أي موضوع قانوني تراه مناسباً وملائماً ومساعداً في تحقيق الهدف المنشود، وفي مكان لائق خارج إطار "مساواة"، والمحاضرة لا تستهدف تنفيذ مهمة أو عمل "مساواة" بقدر ما يتمثل دور "مساواة" فيها بتقديم الإجراءات التوجسّية لتقديم القادة القانونية للمحاميات.

تأمل منكم الإسراع في الاستجابة لطلبنا بحيث تتمكن القاضية الأستاذة رشا حماد من الإسهام القانوني في الدورة المزمع البدء بها بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٥ في مدينة رام الله والتي سنشارك فيها العديد من المحاميات من مختلف محافظات الضفة الغربية متطلعين لتعقب أواصر التعاون الإيجابي بيننا لما يعود بالنفع العام على كافة المشتغلين بالقانون.

واللهو منا فائق الاحترام

تحريراً في ٢٠٠٧/٣/٢٨

AL-Biereh/ Al-Balon' at the Courts street
Infront of Shaqeq' anouman flowers shop
P.O.Box, 1226
TEL:0097022404870
Fax: 0097022404866
E-mail: Musawa@musawa.ps
Web Page: www.musawa.ps

البرية - البالوج - شارع المحاكم
مقابل شقائق النعمان
ص.ب ١٢٢٦
تلفون : ٠٠٩٧٠٢٢٤٠٤٨٧٠
فاكس : ٠٠٩٧٠٢٢٤٠٤٨٦٦
بريد الكتروني: Musawa@musawa.ps
المسجلة إلكترونياً: www.musawa.ps

«مساواة» تلقت الرد الخطي التالي من رئاسة مجلس القضاء الأعلى:

FROM : HJC FAX NO. : 922434938 Apr. 02 2007 12:25PM P1

Palestinian National Authority
Judicial Authority
Chief Justice Office

السلطة الوطنية الفلسطينية
السلطة القضائية
مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى

الرقم : ٥٢٨/٤٦
التاريخ : ٢٠٠٧/٤/٠٢
المرقات :

السادة في المركز الفلسطيني
لاستئصال المماثلة والاختفاء "مساواة" المحترمين

تحية طيبة وبعد...

الموضوع: حول مشاركة القضاة في الدورات وورشات العمل القانونية

اشارة الى كتابكم بتاريخ 2007/3/28 بخصوص الموضوع اعلاه ووفقا للقواعد واللوائح الداخلية الخاصة بالسلطة القضائية فانه يشترط لمشاركة احد القضاة في الدورات والورش القانونية ضرورة الحصول على موافقة اللجنة المشكلة من قبل مجلس القضاء الاعلى والتي تختص في دراسة مثل هذا النوع من الطلبات ومن ثم قيامها بتسيب القاضي الذي سيقوم بتقديم المحاضرة حسب موضوع الدورة المزمع عقدها، وحيث ان احد اعضاء اللجنة يوجد حاليا باجازة خارجية وبسبب ضيق الوقت لذلك ان موعد الدورة حسب ما جاء في كتابكم سيكون بتاريخ 2007/4/5 فانه لا يمكن استصدار قرار سريع عن اللجنة بقضى بالموافقة.

مع الاحترام والتقدير ...

القاضي عيسى ابو شرار
رئيس المحكمة العليا
رئيس مجلس القضاء الأعلى

السلطة الوطنية الفلسطينية
مجلس القضاء الأعلى
رئيس مجلس القضاء الأعلى

- نسخة للبيانات -

وعلى ضوء رد رئيس مجلس القضاء الأعلى «مساواة» و بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٩ و أكدت على طلبها ثانية.

Palestinian Center for the Independence of
the Judiciary and the Legal Profession
"MUSAWA"



مساواة

المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء
"مساواة"

الأستاذ رئيس المحكمة العليا، رئيس مجلس القضاء الأعلى
"القاضي عيسى ابو شرار" المحترم.

الموضوع: رسالتكم بشأن طلب "مساواة" مشاركة القاضي رشا حماد المحترمة في ورشة عمل قانونية تستهدف تنمية قدرات المحاميات الشابات حديثات المزاولة، رقم 838/26، بتاريخ 2007/4/2.

تحية طيبة وبعد،،

تلقت "مساواة" باهتمام بالغ رسالتكم المذكورة أعلاه وهي إذ تتطلع إلى تعميق أواصر التعاون الإيجابي مع مجلسكم الموقر، تبدي موافقتها على تأجيل تنفيذ الورشة موضوع الرسالة إلى موعد قريب يراه مجلسكم الموقر ملائماً، و "مساواة" في انتظار عودة عضو اللجنة المشار إليها في رسالتكم من إجازته تمهيداً لاتخاذ إجراءاتكم الإدارية الملائمة بما يمكن القاضي رشا حماد من تقديم الفائدة القانونية المرجوة للمحاميات الشابات والمختربات وحديثات المزاولة. وإننا بانتظار تحديد أي موعد قريب ترونه مناسباً وإخبارنا بذلك بأسرع وقت ممكن حتى نتمكن من القيام بالتحضيرات الإدارية و اللوجستية اللازمة لإنجاح الورشة وتحقيق غايتها، والتي لا شك أنها تعود بالفائدة على المشتغلين بالقانون بما يثري الفكر القانوني ويسهم في تحقيق العدل. إننا ننتظر ردكم على رسالتنا هذه مقترين سلفاً وشاكرين لكم تعاونكم المشرف معنا.

وتفضلوا بقبول وافر الإحترام



تحريراً في 2007/4/9

استفدت ايهديك انك انا
هناك مسير

AL-Bireh/ Al-Balqa' at the Courts street
Infront of Shaqas'q anoman flowers shop
P.O.Box, 1226
TEL: 0097022404870/0097022404977
Fax: 0097022404866
E-mail: Musawa@musawa.ps
Web Page: www.musawa.ps

البريد الإلكتروني: Musawa@musawa.ps
www.musawa.ps
البريد الإلكتروني: Musawa@musawa.ps
www.musawa.ps

ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن لا تزال «مساواة» تنتظر القرار النهائي بشأن طلبها المذكور

نقابة المحامين تدعو «مساواة» للرقابة على الانتخابات

تلقت «مساواة» من لجنة الانتخابات المركزية المشرفة على انتخابات مجلس نقابة محامي فلسطين في دورته الثالثة رسالة تدعوها للحضور والمراقبة على العملية الانتخابية.



«مساواة» استجابت للرسالة



وكلفت عدداً من أصدقائها وطاقمها التنفيذي بمراقبة العملية الانتخابية وزودت مجلس نقابة المحامين الجديد بتقرير خطي تضمن ملاحظات طاقم «مساواة» الرقابي- التقرير منشور داخل العدد.

تقرير هام جدير بالتوقف عنده

نشرت صحيفة الحياة في عددها الصادر بتاريخ 2007/3/18 تحقيفاً صحفياً هاماً. أعدّه الصحفي عاطف أبو الرب. حول دائرة تسجيل أراضي جنين. ونظراً لأهمية ما أثاره هذا التقرير-التحقيق- تعيد «مساواة» نشره حرفياً كما ورد في الصحيفة.

من بنقذها وموظفيها ومراجعيها من التهميش؟ دائرة تسجيل أراضي جنين كيان خارج كوكب المسؤولين

كتب عاطف أبو الرب

عدداً ما يزيد على عام حاولت من خلال مقالة الأثرية موضوع دائرة تسجيل أراضي جنين، حيث عانت وما زالت تعاني من صعوبات كثيرة، لتعيق عمل المواطنين، وترفعهم، وتسيبها الإزهاج نظراً لتعديلات العمل في هذه الدائرة، التي قد تكون الأهم والأخطر في حياة المواطنين. وفي الوقت الذي أعود فيه الكتابة من جديد، فإثني الأمر عن تضامني مع المواطنين في هذه الدائرة، فقد دعموا الكثير من العبداء، ومنهم من تحمل مسؤولية قانونية، أثرت عليه وعلى سمعته ووظيفته.

دائرة تسجيل أراضي جنين، التي تتابع عمليات تسجيل الأراضي، وتبعات من دخل أو لم يدخل ملكية، وغيرها من الأفعال التي لا مجال لتعدادها في هذه المقالة، ليست ولا تتحلى بالشفافية التي مسؤول السيسى، ويبدو للمتابع أن هذه الدائرة بما تمكته من بعد قانوني، ومن مصادرات عشرات آلاف المواطنين، لا تخاطر ببال وزير، وأمام هذا الواقع الذي يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، وبين ما يخطورة كلما تأخر معالجة موضوع الدائرة، فإثني أثر نفسي منقداً بأثره الموضوع من جديد، حتى أن توجد هذه القضية من يتحمل وزرها في الحكومة الجديدة.

دائرة تسجيل أراضي جنين، شقة صغيرة، يحد عشرات آلاف الشقق التوريقية، هذه الشقق التي تألفت بغير طرفة الاستعداد، أصبحت كما لو أنها انعمت من ورفق، ففي بعضها الكثير، فيما كنت دائرة الاستخدام على العديد منها، فمعظم أوراق وكواشين الطابوق الموجودة داخل هذه الشقق تألفت أمرانها، بل تمزق البعض منها، ويتم من حين لآخر معالجة الكواشين التمزقة، وذلك بصورة يدوية، وتلك التعديلات على هذه الوثائق لأول مرة سمعتها، ولكنني أرى أن هذه التعديلات، والقرارات وإن كانت توفّر الهدم الإجمالي المطلوب، إلا أنها لا تلتزم بالمتطلبات الخاصة في العالم، ولا يجوز أن يبقى موقف دائرة تسجيل الأراضي، ضمن يجعل متغيرات، يخشى أن تتغير كل لحظة، فهو يخشى أن تتغير هذه الشقق، ويملك يكون مسؤولاً عن فقدان أية معلومة، وقد نزل الأمور لعدم اهتمامه، فهل يأتي يوم، وتأتي السلطة الفلسطينية، قراراً بتحديث هذه السجلات، وذلك بطريقة تعالفت على صديقها من جهتها، وتوفر ملفات حديثة، تساهم في توفير على إنجاز عمله بعيداً عن حاجس الطواقم، وإرثيات أن أبداً بعيدة الغالبية، التي تعتبر الأخطر في موضوع دائرة التسجيل، وهناك الكثير من القضايا التي لا بد منها.

عمالي كثيرة، ومكاتب فارغة، وساعات استأجرتها مستلذاً الوطنية، يحكم منها التفاعلية، وكما استعملت دائرة في وزارة، بالرغم من أنها لا تمتلك مقاراً جديدة، ولقد اقتاسب برصيد الدائرة، حتى وإن كانت وهدية، وليس لها طعم ولا لون، ولا معنى، قد يقول قائل: بما أنه تم استحداث دائرة، فلا بد من استحداث مقار لها، لا ضير، ولكن هل يعقل أن تبقى دائرة تسجيل أراضي جنين، في ذلك البني الصغير، الذي يقتصد لكل معلومات الرقابة، فهو مكان قديم، لا يتسع للمراجعين، كما لا تتسع الظروف لتعطلات التي تتراكم فوق بعضها بدون رقابة، وتقام، أما المواطنين، فحدث ولا حرج، فمع أن عددهم ليس كاف لتلبية الهممات، إلا أن عددهم يزداد يوماً بعد يوم، ويزداد في اليوم الواحد، هذا الجو من الضغط الكاشي، يضاهي تلكسة التسيب والأزمات العنصر التي يعانيها المواطنون، تكثر أعباء العمل الكثير، فمن يتحمل الأثر، لا يستطيع ليس في العديد من المواطنين، خلف الطاقم يتكلم عن التراجعين، كما لو كانوا أصمياً على ما يدور في فرقهم صامتة.

وحول نفس الموضوع، وهو الجين الثاني، فما يعانيه المواطنون قد يكون أقل مما يعانيه المراجعين في الوقت الذي أعاد المواطنون على وضعهم، لأن عدم اعترافية حصر عند المراجعين له أثر، لا يجعل وضع المراجعين أكثر سوءاً، فما إن تدخل القاعة الجديدة في دائرة تسجيل أراضي جنين، حتى تتشكك عين الأدمى، أنت في سوق، أم أمام مقر توزيع تلوين، أم أنك أمام مكتب لأحد الناس، أو أمام ضاحكة في بلد يفتقر باليسو مثل مصر الشقيقة، أناس كالميرور، البعض يستند لذلك القاطع، الذي يحمل المراجعين من المواطنين، فيما يملك البعض الآخر مترشحاً من طول الانتظار، رغم هذا الانتظار، ورغم ما يواجهه المراجعين من جهد وتأخير، إلا أنهم يشعرون منظمين مع موظفي الدائرة، لأنهم يدركون أن ما هم فيه خارج عن إرادة المواطنين أنفسهم.

حوسبة الدائرة، علم مطلقاً أراد للمواطنين، وكثيراً ما نقول لو عود بذلك، حتى اعتقد أن أجهزة الحاسوب، وضعت الدائرة، ولكن لا اعتقد أن هناك حيزاً لها، كما أن المواطنين غير مؤهلين للعمل على هذه الأجهزة، وتلقى قضية حوسبة الدائرة قد علم يدانب مشاعر المواطنين، الذين يمانون أن يتحقق، ويوفر عليهم الكثير من العناء، ويحقق لهم الكثير من الأمن، كما أنه يملك حقوق المواطنين، فهل سيأتي يوم نجد فيه موظفي دائرة تسجيل أراضي جنين، يجلسون خلف أجهزة حاسوب، يمسكون بالبياناتهم فوق جهاز إقبال، ويتنظرون وقاتل مدفوعه، بدلاً مما يصيبهم من تشنجات تخيفه استخدامهم للإلام للكتابة ؟

أسئلة كثيرة، وأمل أكثر، وعزيمة تزيد، كلها بحاجة لسؤال براعي الله، يملك مع كاته، يزور دائرة التسجيل، يعيش معاناتها ولو ليوم واحد، ويعدنا العقداته سيظهر الموقف، ويساهم للمواطنين، الذين يتسكنون أن تعاقب الدائرة بملوحة على مدار الساعة، أو وجه دعوة لأي مسؤول لزيارة الدائرة، حتى وإن تطلب الأمر وقف العمل لحظة بهذا المسؤل.

محامون بحاجة إلى تنظيم نقابي

تلقت «مساواة» نسخة عن مانشدة صادرة عن عدد من المحامين الشرعيين العاملين في المحاكم الشرعية و التابعين لدائرة قاضي القضاة. يطالبون فيها مجلس نقابة المحامين النظاميين بالموافقة على انضمامهم إلى عضوية الهيئة العامة لنقابة محامي فلسطين.



ونظراً لأهمية المعالجة القانونية و التشريعية المنظمة لحقوق و واجبات المحامين الشرعيين. فإن «مساواة» تدعو مجلس نقابة محامي فلسطين إلى الإسهام في تقديم المقترحات القانونية الملائمة للمجلس التشريعي بما يؤمن تنظيماً قانونياً يحمي حقوق المحامين الشرعيين و يحدد واجباتهم. ويفعل من أدائهم القانوني و النقابي و المجتمعي.

معهد الحقوق يحتفل

بتخريج الفوج الثالث

للدبلوم المتخصص في المهارات القانونية

احتفل معهد الحقوق في جامعة بيرزيت بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٨ وبحضور وزير العدل. ونائب رئيس الجامعة الأستاذ غسان الخطيب. ونقيب المحامين علي مهنا. وهيئة التدريس التي تضم في عضويتها قضاة ومحامين. بتخريج الدفعة الثالثة من طلبة الدبلوم المتخصص في المهارات القانونية.

تشكيل جديد لمحكمة النقض

و محكمة العدل العليا

أصدر رئيس مجلس القضاء الأعلى تشكيلاً جديداً لمحكمة العدل العليا و محكمة النقض التي أصبحت بموجب التشكيل الجديد تتكون من هيئة واحدة بدلاً عن التشكيل السابق الذي كانت بموجبه محكمة النقض مشكلة من هيئتين. وبموجب التشكيل الجديد فإن محكمة العدل العليا تنعقد فعلياً بهيئة واحدة برئاسة نائب رئيس المحكمة العليا القاضي محمود حماد وعضوية قاضي المحكمة العليا القاضي إيمان ناصر الدين و قاضي الاستئناف المنتخب القاضي رفيق زهد. وأصبحت محكمة النقض تنعقد فعلياً من هيئة واحدة برئاسة القاضي زهير خليل. وعضوية كل من السادة القضاة محمد سدر. عبدالله غزلان. عماد سليم. فريد مصلح. عثمان التكروري. فتحي أبو سرور.

مشاريع قوانين جديدة

علمت «مساواة» أن مجلس القضاء الأعلى تقدم إلى اللجنة القانونية في المجلس التشريعي بمشروع قانون معدل لقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية. وآخر معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية.

جاء ذلك التعميم في أعقاب تلقي رئيس المحكمة العليا رئيس مجلس القضاء الأعلى رسالة من اللجنة القانونية في المجلس التشريعي رداً على كتاب وجهه رئيس المجلس إلى اللجنة القانونية. وقد حصلت «مساواة» على نسخة من رد اللجنة القانونية المذكور.

19 FEB 2007 12:33 041 110

Palestinian National Authority
Palestinian Legislative Council
The Legal Committee

السلطة الوطنية الفلسطينية
المجلس التشريعي
اللجنة القانونية

رقم: ٢٠٠٧/٣٦
التاريخ: ٢٠٠٧/٢/٢٠

السيد /
السيد /
السيد /

السلطة الوطنية الفلسطينية
رئيس المحكمة العليا
رئيس مجلس القضاء الأعلى
صدام طهوم رمانة أبو يونس

الموضوع: القرارات القضائية

لقد تم تلقي الرسالة القانونية لجنبة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧ بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧
والتي تتضمن قرارات قانون المحكمة من الأحكام القضائية الفلسطينية، يرجى العلم بأن القرارات
القانونية يجب أن تصدر من المجلس التشريعي الفلسطيني في القدس.

١- عدم إقرار قرار قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن سلطة المحكمة لتطبيق أحكام الاستئناف
الصادر عن الأحكام القضائية الفلسطينية - قرار صادر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧
الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧

٢- عدم إقرار قرار قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن سلطة المحكمة لتطبيق أحكام الاستئناف
الصادر عن الأحكام القضائية الفلسطينية - قرار صادر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧
الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧

٣- عدم إقرار قرار قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن سلطة المحكمة لتطبيق أحكام الاستئناف
الصادر عن الأحكام القضائية الفلسطينية - قرار صادر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧
الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧

٤- عدم إقرار قرار قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن سلطة المحكمة لتطبيق أحكام الاستئناف
الصادر عن الأحكام القضائية الفلسطينية - قرار صادر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧
الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧

٥- عدم إقرار قرار قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن سلطة المحكمة لتطبيق أحكام الاستئناف
الصادر عن الأحكام القضائية الفلسطينية - قرار صادر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧
الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧

٦- عدم إقرار قرار قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن سلطة المحكمة لتطبيق أحكام الاستئناف
الصادر عن الأحكام القضائية الفلسطينية - قرار صادر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧
الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧

٧- عدم إقرار قرار قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن سلطة المحكمة لتطبيق أحكام الاستئناف
الصادر عن الأحكام القضائية الفلسطينية - قرار صادر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧
الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧

19 FEB 2007 12:33 041 110

Palestinian National Authority
Palestinian Legislative Council
The Legal Committee

السلطة الوطنية الفلسطينية
المجلس التشريعي
اللجنة القانونية

رقم: ٢٠٠٧/٣٦
التاريخ: ٢٠٠٧/٢/٢٠

السيد /
السيد /
السيد /

السلطة الوطنية الفلسطينية
رئيس المحكمة العليا
رئيس مجلس القضاء الأعلى
صدام طهوم رمانة أبو يونس

الموضوع: القرارات القضائية

لقد تم تلقي الرسالة القانونية لجنبة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧ بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧
والتي تتضمن قرارات قانون المحكمة من الأحكام القضائية الفلسطينية، يرجى العلم بأن القرارات
القانونية يجب أن تصدر من المجلس التشريعي الفلسطيني في القدس.

١- عدم إقرار قرار قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن سلطة المحكمة لتطبيق أحكام الاستئناف
الصادر عن الأحكام القضائية الفلسطينية - قرار صادر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧
الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧

٢- عدم إقرار قرار قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن سلطة المحكمة لتطبيق أحكام الاستئناف
الصادر عن الأحكام القضائية الفلسطينية - قرار صادر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧
الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧

٣- عدم إقرار قرار قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن سلطة المحكمة لتطبيق أحكام الاستئناف
الصادر عن الأحكام القضائية الفلسطينية - قرار صادر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧
الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧

٤- عدم إقرار قرار قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن سلطة المحكمة لتطبيق أحكام الاستئناف
الصادر عن الأحكام القضائية الفلسطينية - قرار صادر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧
الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧

٥- عدم إقرار قرار قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن سلطة المحكمة لتطبيق أحكام الاستئناف
الصادر عن الأحكام القضائية الفلسطينية - قرار صادر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧
الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧

٦- عدم إقرار قرار قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن سلطة المحكمة لتطبيق أحكام الاستئناف
الصادر عن الأحكام القضائية الفلسطينية - قرار صادر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧
الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧

٧- عدم إقرار قرار قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن سلطة المحكمة لتطبيق أحكام الاستئناف
الصادر عن الأحكام القضائية الفلسطينية - قرار صادر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧
الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧

تتمة تلوّن التشريعي

المحاكم المدنية والتجارية. قانون الإجراءات الجزائية وقانون تشكيل المحاكم النظامية وقانون محكمة الجنايات الكبرى إشكالات قانونية عديدة أثارت حالة من الإرباك الشديد في عمل المحاكم النظامية وتقلبات قضائية بشأن الالتزام بأحكام تلك القرارات ووضعها موضع التطبيق أو عدم الالتزام بها وطرحها جانباً وحالة الإرباك لا تزال تسود عمل المحاكم النظامية حتى كتابة هذه السطور. إذ اتسمت قرارات المحاكم بشأن القيمة القانونية للقرارات المذكورة بالتناقض. ففي حين اجتهد بعض القضاة وبعض الهيئات القضائية مبكراً بالالتزام بالقرارات المذكورة. تراوحت اجتهادات قضاة وبعض هيئات قضائية أخرى بين الالتزام أحياناً وعدم الالتزام أحياناً أخرى. وشهد الثلث الأخير من شهر نيسان الجاري اختلافاً فقد تبانت اجتهادات المحاكم. فمنها ما زال يرى عدم التقيد بأحكام القرارات تسهيلاً على المواطنين. ومنها ما يرى ضرورة التقيد بأحكامها. خصوصاً في أعقاب صدور حكمين عن محكمة النقض الفلسطينية قررا وبوضوح أن القرارات بقانون سارية المفعول وواجبة التطبيق.

وكان مجلس القضاء الأعلى قد أصدر بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٦ تعميماً حمل الرقم ٥٧٩/٢٠ ينشير إلى وجوب العمل بالقرارات بقانون المذكورة.

19 FEB 2007 12:33 041 110

Palestinian National Authority
Judicial Authority
Chief Justice Office

السلطة القضائية
مجلس القضاء الأعلى

السيد /
السيد /
السيد /

السلطة الوطنية الفلسطينية
رئيس المحكمة العليا
رئيس مجلس القضاء الأعلى
صدام طهوم رمانة أبو يونس

الموضوع: القرارات القضائية

لقد تم تلقي الرسالة القانونية لجنبة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧ بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧
والتي تتضمن قرارات قانون المحكمة من الأحكام القضائية الفلسطينية، يرجى العلم بأن القرارات
القانونية يجب أن تصدر من المجلس التشريعي الفلسطيني في القدس.

١- عدم إقرار قرار قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن سلطة المحكمة لتطبيق أحكام الاستئناف
الصادر عن الأحكام القضائية الفلسطينية - قرار صادر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧
الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧

٢- عدم إقرار قرار قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن سلطة المحكمة لتطبيق أحكام الاستئناف
الصادر عن الأحكام القضائية الفلسطينية - قرار صادر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧
الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧

٣- عدم إقرار قرار قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن سلطة المحكمة لتطبيق أحكام الاستئناف
الصادر عن الأحكام القضائية الفلسطينية - قرار صادر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧
الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧

٤- عدم إقرار قرار قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن سلطة المحكمة لتطبيق أحكام الاستئناف
الصادر عن الأحكام القضائية الفلسطينية - قرار صادر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧
الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧

٥- عدم إقرار قرار قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن سلطة المحكمة لتطبيق أحكام الاستئناف
الصادر عن الأحكام القضائية الفلسطينية - قرار صادر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧
الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧

٦- عدم إقرار قرار قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن سلطة المحكمة لتطبيق أحكام الاستئناف
الصادر عن الأحكام القضائية الفلسطينية - قرار صادر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧
الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧

٧- عدم إقرار قرار قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن سلطة المحكمة لتطبيق أحكام الاستئناف
الصادر عن الأحكام القضائية الفلسطينية - قرار صادر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧
الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧

عين على العدالة

وعلمت «مساواة» أن حالة الارتباك و التناقض التي تشهدها أروقة المحاكم النظامية بشأن تطبيق القرارات بقانون من عدمه، أثارت احتجاجات المحامين الذين احتاروا بشأن سبل التعامل مع تلك الحالة. فمنهم من ناشد نقابة المحامين التدخل. ومنهم من توجه إلى «مساواة» التي خاطبت المجلس التشريعي بشأن القرارات بقانون. و منهم من طعن بعدم دستورتيتها لدى المحكمة العليا الفلسطينية بصفتها محكمة دستورية لمخالفتها لأحكام المادة (٤٣) من القانون الأساسي.

«مساواة» من جانبها توجهت بمذكرة إلى رئاسة المجلس التشريعي مطالبة إياه بوضع القرارات بقانون على رأس أعمال أول جلسة يعقدها للتقرير بشأن ردها أو اعتمادها أو تعديلها. وطالبت المذكرة كل من مجلس القضاء الأعلى و نقابة المحامين و الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن و مثلي الكتل النيابية و الدوائر القانونية في المجلس التشريعي ورئاسة الوزراء وأعضاء ائتلاف المجتمع المدني من أجل قضاء نزيه و فاعل و مستقل. بإتخاذ المقتضى القانوني الملائم. و مطالبة المجلس التشريعي بسرعة البت بشأن القرارات بقانون حسب الأصول وبأسرع وقت ممكن.

و علمت «مساواة» أيضا بأن رئيس محكمة بداية رام الله كان بدوره قد أرسل رسالة إلى سيادة رئيس المجلس التشريعي يطلب منه إجابته على سؤال عما إذا كان القرار بقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون تشكيل المحاكم النظامية قد تم عرضه على المجلس التشريعي أم لا؟ وعما إذا كان تم إقراره من المجلس أم لا؟

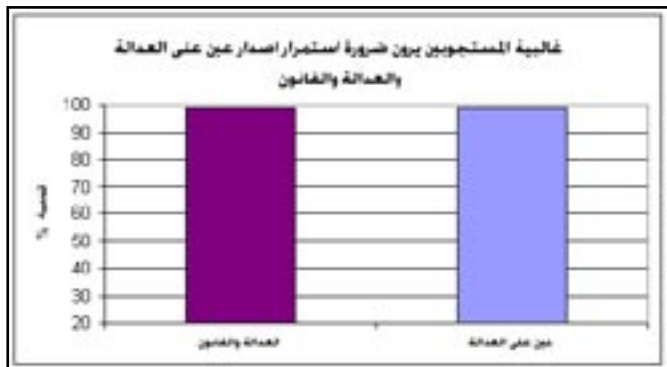


وتلقى الإجابة التالية عليه.

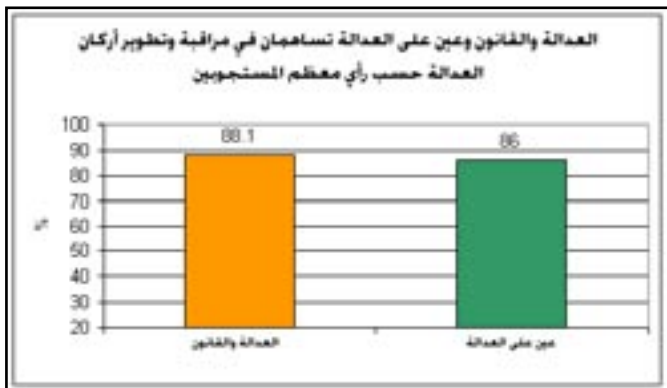




وفيما يتعلق بضرورة استمرار مساواة إصدار عين على العدالة والقانون فقد أجاب ٩٨,٥% بنعم على ضرورة استمرار إصدار نشرة عين على العدالة، كما أجاب ٩٨,٨% بنعم على ضرورة إصدار مجلة العدالة والقانون. ويذكر أن العديد من المستجيبين كانوا قد طالبوا مساواة بضرورة توسيع توزيع هذان الإصداران ليشمل طلبة الحقوق في الجامعات والمهتمين بقضايا القضاء والقانون.



وأشار ٩٤% إلى أن موضوعات نشرة عين على العدالة تتسم بالمهنية والموضوعية والحياد. كما أشار ٩٤,٦% إلى أن موضوعات مجلة العدالة والقانون تتسم بالمهنية والموضوعية والحياد. وأشار ٨١% من الذين أجابوا على الاستبيان أن نشرة عين على العدالة أثر إيجابي في مراقبة وتطوير أداء أركان العدالة.



وأشار ٨٨,١% من الذين أجابوا على الاستبيان إلى أن مجلة العدالة والقانون تحدث أثر إيجابي في مراقبة وتطوير أداء أركان العدالة. ويذكر أن التحليل الإحصائي للمعلومات من الاستبيان تم على يد خبيرة مستقلة ومتخصصة.



«مساواة» و منذ إرسالها لمذكرتها بتاريخ التاسع من نيسان الجاري وحتى إعداد هذه السطور لم تتلقى أية إجابات رسمية من المجلس التشريعي الموقر، الأمر الذي يدعو للدهشة والاستغراب والأسف. إلا أن «مساواة» يحدها الأمل أن تكون إجابة المجلس التشريعي أفعالاً عملية تتمثل بالتقرير الفوري بشأن القرارات بقانون. لأن في ذلك صيانة لصلاحيات المجلس التشريعي وخروجاً من حالة التلكؤ وإنهاء قانونياً لحالة الإرباك في عمل المحاكم والتي سببتها القرارات بقانون من جهة و تلكؤ المجلس التشريعي في التقرير بشأنها وفقاً لأحكام القانون من جهة أخرى.

تمتة أكثر من ٩٨%

«العدالة والقانون» وذلك من خلال إعداد استمارة تقييم وملاحظات تم توزيعها على كافة الجهات ذات العلاقة شملت أغلب محافظات الضفة الغربية وذلك من أجل التعرف على رأي جمهور المشتغلين بالقانون والقضاء على أهمية الإصداران من جهة، والحاجة لضرورة إصدارهما من جهة أخرى. ومن أجل التعرف على رأي القانونيين في محتوى الإصداران والمواضيع التي يتم تناولها بهما. تم حصر ٣٥٠ استمارة مستوفاة من مجموع الاستمارات التي تم الحصول عليها والتي بلغت ٣٦١ استمارة، حيث بلغت نسبة الرجال الذين أجابوا على الاستبيان ٧٦% من مجموع الجيبين والنساء شكلوا ٢٢% في حين كان هناك ٢% لم يجيبوا على متغير الجنس في الاستبيان. كما بلغت نسبة المحامين الذين أجابوا على الاستبيان ٨٨% يليها نسبة ١٢% من الموظفين بوظائف وتخصصات مختلفة. على صعيد المحافظات فان نسبة الجيبين من محافظة رام الله كانت الأعلى، تليها جنين، ثم محافظة نابلس.

تتمه عيوننا متجهة لتجسيد الإرادة

بالإنابة، طالبت بالإسراع في إقرار قانون جديد للسلطة القضائية يتضمن نصاً خاصاً يقضي بتشكيل مجلس قضاء أعلى انتقالي ذا صلاحيات كاملة في إعادة تقييم أداء كل من يشغل وظيفة في القضاء والنيابة العامة، وتكون مهمته الأساس إعادة هيكلة وبناء سلطة القضاء والنيابة العامة على أسس قانونية سليمة وفق معيار واحد هو معيار الكفاءة والحيطة والنزاهة والاستقلال، دون أي اعتبار آخر وبعيدا عن التسييس والفئوية والحزبية والجهوية.

ثانياً، مله الشواغر اللازمة لرفع القضاء والنيابة بالكفاءات،

ثالثاً: تخصيص و توفير الميزانيات الملائمة لاستقطاب الكفاءات المهنية، وتوفير الأمن الاقتصادي للقضاة وأعضاء النيابة.

إننا في الائتلاف المجتمع المدني من أجل قضاء نزيه و فاعل و مستقل على أتم الاستعداد لتزويدكم بوزانا المفصلة حول كل ما ورد في هذه المتكرد، و الآليات القانونية و الإدارية الواجب استخدامها لوضع مقترحنا هذا موضع التطبيق العملي.

إننا نتطلع إلى استجابكم لمطالبنا هذه و التي من خلالها نترجم إرادة الإصلاح و التطوير و نمسك بأي دولة العدل و القانون.

مع جزيل احترامنا و تقديرنا

تحريراً في ٢٩ صفر ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٠٠٧/٣/١٥

- المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة و القضاء "مسواة"
- الائتلاف امان
- الحق
- المثقفي المدني
- مركز المرأة لتأريث القانون و الاجتهاد
- طاقم شؤون المرأة
- مركز الدفاع عن الحريات
- الحركة العمالية للدفاع عن الاطفال

بسم الله الرحمن الرحيم

فلمامة الرئيس الأخ محمود عباس "أبو مازن" رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية المحترم دولة الأخ إسماعيل هنية "أبو العبد" رئيس الوزراء المكلف المحترم سيادة الأخ الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة المحترم

تحية طيبة وبعد،

نحن الائتلاف المجتمع المدني من أجل قضاء نزيه و فاعل و مستقل نبارك لكم نجاحكم في تشكيل حكومة وحدة وطنية و حزمكم عرضها على المجلس التشريعي الموقر لنيل الثقة، و عرض بيانها الوزاري و الشروع في أنائها لموجبات عملها و صلاحياتها، و تنفيذ خططها التنموية و الوطنية بما يضمن تحقيق آماني و أمل شعبنا الوطنية في إقامة دولة فلسطين المستقلة، دولة المؤسسات و القانون و بعد.

لعل من نافعة القول أن العدل أساس الملك و لا يتحقق العدل و يتجسد على أرض الواقع المعلن إلا من خلال سلطة قضائية نزيهة و فاعلة و مستقلة و قادرة على تطبيق حكم القانون على الكافة حكماً و محكومين.

و لا شك لدينا أنكم جميعاً على دراية و اطلاع و وهي بمدى الحاجة الماسة لإعادة بناء و إصلاح السلطة القضائية - قضاء و نيابة عامة-، ولهذا فلنا لتوجه إليكم وكننا أمل في أن يتصدر برنامج حكومتكم و بيانها الوزاري التزاماً واضحاً و صريحاً بوضع مهمة إعادة بناء السلطة القضائية على رأس أولوياتكم العتبية.

السادة المحترمين

إننا نعتقد جازمين و نشار كنا هذا الاعتقاد الغالبية الساحقة من القانونيين الفلسطينيين بأن إصلاح و إعادة بناء القضاء الفلسطيني ممكن و في متناول اليد، إننا ما روعيت و أتبعنا الآلية الملائمة و القائمة على:

أولاً: الإسراع في إقرار قانون جديد للسلطة القضائية يتضمن نصاً خاصاً يقضي بتشكيل مجلس قضاء أعلى انتقالي ذا صلاحيات كاملة في إعادة تقييم أداء كل من يشغل وظيفة في القضاء والنيابة، وإحالة من يرى المجلس أنه غير مؤهل لذلك على التقاعد القوي، أو التذب للعمل في وزارة أخرى أو في أية دائرة من دوائر السلطة التنفيذية.

وتكون مهمته الأساس إعادة هيكلة وبناء سلطة القضاء والنيابة العامة على أسس قانونية سليمة وفق معيار واحد و وحيد هو معيار الكفاءة والحيطة والنزاهة والاستقلال، دون أي اعتبار آخر، وبعيدا عن الفئوية الحزبية أو الجهوية، وذلك خلال عام واحد من تاريخ تشكيله، وله اتخاذ كافة الإجراءات و القرارات و كل ما يلزم لغايات إنجاز مهمته بوصفها مهمة وقيمة وطنية تعود كافة القيم.

وتلقى الائتلاف رسالة جوابية من رئيس المجلس التشريعي بالإنابة جاء فيها:

24 MAR 2017 13:54 DAL PIC

24 MAR 2017 15:13 DAL PIC

80 151 1 1

Palestinian National Authority
The Palestinian Legislative Council

المجلس التشريعي الفلسطيني
المجلس التشريعي الفلسطيني

The Speaker

الرئيس

2007/3/15

السادة / الائتلاف المجتمع المدني من أجل قضاء نزيه و فاعل و مستقل

السام طابم روضة الله يوفقه ..

لديكم رسالة المجلس التشريعي الفلسطيني تليق بواجبنا، و الإشارة إلى المتكرد لفرصة من طرفكم إلى رسالة المجلس التشريعي، و تحريفا في 29 صفر 1428 هـ الموافق 2007/3/15، فإن رسالة المجلس و التي نحن على حوزتم قبولة على صعيد إعادة بناء و إصلاح السلطة القضائية، لذي نتطلع و اعلم بلق لتزويدنا بوزانكم المفصلة حول كل ما ورد في مضمون هذه المتكرد، بما يضمن الآليات القانونية و الإدارية الكافية بوضع مقترحكم موضع التطبيق العملي، و نرجو إعلامكم بأنه قد تم تكليف المستشار القانوني بوضع مقترحكم الأخ الدكتور عصام دابن بمعالجة الموضوع معكم بوضع رسالة المجلس في صورة النتائج ترواً بالز.

و نتمنى الله يوفقكم على طريق الخير و النجاح

للمجلس
الرئيس
مجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة

كما تضمن البيان الوزاري الذي نالت على أساسه حكومة الوحدة الوطنية ثقة المجلس التشريعي: تعهدا حكوميا صريحا بالعمل على إصلاح السلطة القضائية، و ضمان نزاهتها و استقلالها. و يذكر أن البيان الوزاري استند بدوره إلى كتاب التكليف الصادر عن فخامة الرئيس.

«مسواة» ترى في مواقف السلطات الثلاث المعلنه هذه تعهداً و التزاماً و تعبيراً عن إرادة سياسية مجمعة على ضرورة الإصلاح القضائي. و تنتظر من المجلس التشريعي الموقر سرعة إقرار مشروع قانون السلطة القضائية المقدم من ممثلي أربع كتل نيابية و الحائز على موافقة و ترحيب من الكتلتين الكبيرتين في المجلس. باعتبار ان مثل هذا الإقرار يمثل بداية حقيقية لتجسيد الإرادة السياسية المعلنه من ممثلي المجلس التشريعي و رئاسة الوزراء و رئاسة السلطة.

تتمة اجراء مرفوض

«مساواة» ترى بأن النموذج مخالفًا لأحكام القوانين السارية و مستحدثاً و مضيئاً لاشتراطات جديدة. الهدف منها التقييد على حق تسجيل الجمعيات الأهلية، فضلاً عن عدم دستوريته، و تكراره لالتزامات منظمة أحكامها بموجب القوانين السارية. و تطالب «مساواة» كافة الجمعيات الأهلية باتخاذ المقتضى القانوني الملزم حمل وزارة الداخلية على سحب هذا النموذج المقيد لحقوق و حريات المواطنين و الجمعيات الأهلية. و المتناقض مع جوهر و فلسفة أحكام و نصوص القانون الأساسي. و تأمل «مساواة» من وزارة الداخلية إعادة النظر فوراً و دون إبطاء بقرارها الخاص باعتماد النموذج. و اتخاذ القرار الإداري الساحب و الملغى للنموذج حسب الأصول و بأسرع وقت ممكن.

PALESTINIAN NATIONAL AUTHORITY
Ministry Of Interior & Nat. Security
Minister Office



السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة الداخلية والأمن الوطني
مكتب الوزير

نموذج

إقرار وتعهد

أنا الموقع أدناه / وأحمل هوية رقمي _____
من سكان / شارع _____
نعم للجمعية / عنوانها _____
صفتي في الجمعية _____ وأحمل في / _____
أقر وأنا بالحالة المعبر عنها شرعاً وقانوناً وبإرادة حرة وواعية أنه لم يسبق لي وأن حكمت بأي تهمة أمنية
أو جريمة مخلة بالشرف والأمانة ، ولم يسجل ضدي أي سوابق جزائية صادرة من أي جهة رسمية
سواء في داخل الوطن أو خارجه ، وإذا تبين عكس ذلك فإنني أتحمّل كامل المسؤولية القانونية ،
وتلويّز إرادة الحق في اتخاذ المقتضى القانوني بحقّي وبحقّ جمعية / التي أنتهي إليها ،
كما تعهد بالمحافظة على سمعتي الشخصية وسمعة للجمعية المذكورة أعلاه وكذلك المحافظة على
شرف الجمعية المذكورة أعلاه وتعهد بالالتزام التام ، بالتعليمات الصادرة عن وزارة الداخلية فيما يتعلق
بالجمعيات ، كما أقر بأن هذا السند يعمل به أمام جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية وقد وقعت عليه
وأنا بإرادة حرة وواعية ودون أي ضغط أو إكراه أمام الموظف المخضّم و أشه خبير الشاهدين .
شعيراً في - -

توقيع الموظف المخضّم

بدون تعليق

26-MAR-2007 MON 12:15

Ministry of Justice

FAX NO. 00972 8 2829198

P.

00972 8 2829198

الجمهورية العربية السورية
الوزارة العامة للعدل
مكتب العدل



"من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من
ينتظر وما بدلوا تبديلاً" صدق الله العظيم

ينعى المكتب الحركي بمجلس القضاء الأعلى الأخ المجاهد/ أحمد رجب
عوض - أبا معاذ القائم بأعمال مدير عام مجلس القضاء الأعلى ومدير مكتب
الأستلا قاضي القضاة وممثل الوحدة الصاروخية لكثائب القسام.
أخانا أيز معاذ: لقد كنت مثلاً للجندي المجهول الذي يعمل بصمت ودون
ضجيج أو شعاع على أحد وما مقومات النجاح لأي عمل كان.
أبا معاذ: لقد كنت تعمل بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم استعينوا على
قضاء حوائجكم بالسر والتكتمان.

نعسم.... لقد كنت تعمل بالنهار موظفاً بمجلس القضاء الأعلى لخدمة العباد،
وبالليل كنت تلك سيديروت بالصواريخ خدمة لرب العباد.
نعم يا أحمد لقد قطعت الكهرباء عن الكيان الصهيوني في سيديروت وأنترت
لنا الطريق نحو القدس والأقصى.

أبا معاذ... لم نختلف معك يوماً واحداً..... فأبسامتك التي لا تفارقك حتى
في أحلك الظروف فكنت تقول كما كان يقول الشهيد القائد صلاح خلف، أبو
إياد عبارة: بسيطة يا أخ.

أبا معاذ... أنت الحي فينا في زمن..... مات فيه الأحياء...
أبا معاذ... لقد غبت عنا بجسدك الطاهر فقط أما روحك فهي النبراس الذي
سوف تكمل به طريق النصر أو الشهادة التي طالما حلمت بها وثلاثها.
هنيئاً لك الشهادة أبا معاذ ونسأل الله لوالديك ولأسرتك الكريمة الصبر
والسلوان وإنا لله وإنا إليه لراجعون.

وإنها لشورة حتى النصر

المكتب الحركي

المنظمة القضاة - مجلس القضاء الأعلى

٢٠٠٦/١١/٨

غزة - شارع الوحدة - مقابل ملعب البرموك

بدون تعليق بدون تعليق بدون تعليق

المكتب الحركي

السلطة القضائية - مجلس القضاء الأعلى

التاريخ /
صدر رقم /

تعميمان هامان

أصدر مجلس القضاء الأعلى تعميمان هامان يتعلقان بآليات وشروط اعتماد وكالات عدل القدس، ونظراً لأهميتهما العملية نشترهما «مساواة» بصيغتهما الحرفية.

PNCA 1 FPO NO. 1 Date: 02/2005 11/2004 P1
 Palestinian National Authority
 Judicial Authority
 Chief Justice Office
 السلطة القضائية الفلسطينية
 السلطة القضائية
 مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى

تعميم

استناداً إلى الصيغتين المرفقتين لتأهيل القضاة
 وبموجب النظام على قانون الضمان العدلي رقم 11 لسنة 2004
 والقانون المعدل لتأهيل أمير المحكمة رقم 11 لسنة 2004
 والقانون المعدل رقم 5 لسنة 2005
 وبموجب مرسوم المحكمة

وبالإشارة إلى التعميم السابق الصادر إلى مكاتب العدل في الضفة الغربية / السلطة القضائية
 وهي:

- 1- التعميم رقم رقم 2004/17 الصادر بتاريخ 2004/1/3.
- 2- التعميم رقم رقم 2004/17 الصادر بتاريخ 2004/1/26.
- 3- التعميم رقم 1476/75 الصادر بتاريخ 2004/6/5 .
- 4- التعميم رقم رقم 2005/1 الصادر بتاريخ 2005/9/29 .
- 5- التعميم رقم رقم 2005/1 الصادر بتاريخ 2005/5/3 .

ولوضوح الأمور في صياغة القانونين الصيغتين

أولاً: التعميم

مادة (1): ينشأ ما جاء في التعميم رقم (1) أعلاه على أن يتم تصديق الوكالات الثورية للضلعين من حلة التوبة وإثر الجنسية الأجنبية بعد الحصول على موافقة معالي رئيس سلطة الأمان.

مادة (2): ينشأ ما جاء في التعميم رقم (2) أعلاه على أن يتم اعتماد الوكالات والإجراءات وكافة المستندات المحلية التي جرى تطبيقها من قبل مكاتب العدل في الخارج بعد تصديقها من وزارة

PNCA 1 FPO NO. 1 Date: 02/2005 11/2004 P1
 Palestinian National Authority
 Judicial Authority
 Chief Justice Office
 السلطة القضائية الفلسطينية
 السلطة القضائية
 مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى

تعميم

المادة أولاً: وظائف المحاكم الفلسطينية المترجمين

تحية طيبة وبعد ..

لاحقاً لتعميم رقم 20 / 17 الصادر بتاريخ 2007/2/11 ، يرجى العلم انه بخصوص المادة رقم (3) المشار إليها في التعميم المذكور الخاصة باعتماد وكالات عدل القدس كانت مطروحة لدى مكتب العدل بعد تحقق الشروط التي تم الإشارة إليها في التعميم يجب إتباع مايلي :-

أولاً: يتم اعتماد الوكالات المترجمة من وزارة العدل اعتباراً من تاريخ 2007/2/11 أي من تاريخ سريان التعميم المذكور أعلاه .

ثانياً: فيما يتعلق بالوكالات المترجمة قبل هذا التاريخ يجب على أصحاب العلاقة الرجوع إلى وزارة العدل للحصول على تصديق جديد للوكالة المترجمة.

ثالثاً: يعتبر هذا التعميم جزءاً لا يتجزأ من التعميم المشار إليه أعلاه ويقرا مع المادة رقم (3) بخصوص وكالات عدل القدس .

وأخيراً: يسري اعتباراً من تاريخه .

مع الاحترام والتقدير..

القاضي كوشة أبو شرار
 رئيس المحكمة العليا
 ونائب مدير القضاء الأعلى

PNCA 1 FPO NO. 1 Date: 02/2005 11/2004 P1
 Palestinian National Authority
 Judicial Authority
 Chief Justice Office
 السلطة القضائية الفلسطينية
 السلطة القضائية
 مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى

تعميم

العدل ووزارة الخارجية في تلك الدولة والمنظمة الفلسطينية إذا وجدت ثم تصديقها من وزارة العدل ووزارة الخارجية في فلسطين قبل خلعها لدى مكتب العدل حسب الأصول والقانون .

مادة (3): تُعتمد التوبة الواردة ذكرها في التعميم رقم (3) أعلاه وينشأ ما جاء في البند رقم (9) على أن يتم اعتماد وكالات عدل القدس بعد تصديق وزارة العدل ووزارة الشؤون الخارجية بناء على التنسيق الأمني الذي يجريه وزارة العدل مع الجهات الأمنية الفلسطينية المختصة قبل تصديقها على الوكالة .

مادة (4): بعدد ما جاء بالتعميم رقم (4) أعلاه الشطب بالوكالات الصادرة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

مادة (5): يسمح بتصديق الوكالات الخاصة التي تتضمن تلمين وشخصيات التركيبات الصومالية لإخص التشغيل نفسى صومالي أو العلاقات مع تلكه على منع التصديق على الوكالات التي تتضمن التبع أو التأجير لتأجير الصومالية إلا بموافقة وزارة العدل والمواصلات .

مادة (6): ينشأ كل ما يتعارض مع تلكه و يسري هذا التعميم اعتباراً من تاريخ صدوره .

مع الاحترام والتقدير..

القاضي كوشة أبو شرار
 رئيس المحكمة العليا
 ونائب مدير القضاء الأعلى

انتدابات وتنقلات جديدة

علمت «مساواة» أن قاضي محكمة بداية رام الله يوسف الصليبي انتدب قاضياً في محكمة الاستئناف بالإضافة إلى وظيفته. ويذكر أن القاضي الصليبي يقوم بمهام قاضي التنفيذ كما نقل القاضي نصار منصور قاضي محكمة بداية نابلس المنتدب للعمل لدى محكمة الاستئناف برام الله. نقل للعمل قاضياً في محكمة بداية رام الله. وانتدب قاضي صلح الخليل عبد الفتاح الجبريني للعمل قاضي بداية في محكمة بداية رام الله. ونقلت القاضي منال المصري للعمل في محكمة صلح طوباس. والقاضي أمينة حمارشة انتدبت للعمل قاضية لدى محكمة بداية جنين. وانتدب القاضي أمجد لبادة للعمل قاضي في محكمة بداية قلقيلية.

استبدلوها باعتصام أمام ناديهم

الشرطة المصرية تمنع قضاة مصر من تنفيذ مسيرة احتجاجية

العزیز استیاءهم ورفضهم لمدن الخدمة لكن وزارة الداخلية ردت على النادي بأنها تخشى أن يندس دعاء تظاهر في صفوف القضاة. وقالت إن الخروج في مسيرات يعطل المرور في وسط القاهرة الزدحم. ويجيز مشروع القانون الجديد اعارة القضاة للعمل لدى الحكومات الاجنبية والهيئات الدولية دون حد أقصى اذا اقتضت ذلك مصلحة قومية يقدرها رئيس الجمهورية. ويمالب قضاة بحد أقصى لسنوات الاعارة لیتاح لأكبر عدد من القضاة الاستفادة من العوائد الندية والادبية للاعارة.

النصفي لمجلس الشورى أحد مجلسي البرلمان المصري في حزيران. ويقول نادي القضاة انه يوافق على مد سن التقاعد ليحصلوا فقط في الدعوى المنظورة أمام الحاكم وليس ليشغلوا مناصب قضائية. وعدل قانون السلطة القضائية العام للناضي دون استجابة لمطالب قال نادي القضاة انها تضمن استقلال السلطة القضائية الكامل عن السلطة التنفيذية وشراف القضاة الكامل على الانتخابات العامة.

وأجريت في اذار للناضي تعديلات دستورية أنهت اشراف القضاة على جميع لجان الاقتراع وهو ما اعتبره معارضون وحقوقيون اهدارا لضمان الحد الأدنى من نزاهة الانتخابات.

وضرب رجال الشرطة واحتجزوا مئات التظاهرين في مظاہرات مؤيدة لاستقلال القضاء العام للناضي مما أثار انتقادات من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ورفضت مصر الانتقادات ووصفت للتظاهرين بانهم بملجبية وقالت ان الشرطة كانت تقوم بواجبها في حفظ الامن العام.

ونظمت المظاهرات خلال محاكمة تاديبية لقاضيين بارزين من المطالبين باستقلال القضاء اتها بالخروج على تقاليد القضاء لحديثهما عن تجاوزات في الانتخابات العامة التي أجريت عام ٢٠٠٥. وسدر الحكم ببراءة أحد القاضيين وتوجيه اللوم للثاني.

وعارضت أربع جمعيات عمومية لنادي القضاة عقدت أعوام ١٩٩٨ و٢٠٠٠ و٢٠٠١ و٢٠٠٥ مد سن الخدمة.

وطالب نادي القضاة من وزير الداخلية الشهر للناضي الموافقة على مسيرة يقوم بها قضاة يرفضون مشروع القانون الجديد الى قصر عابدين الرئاسي القريب في وسط القاهرة ليعلنوا بحسب قول رئيس النادي زكريا عبد

القاهرة - رويترز - أقر مجلس الشعب المصري مشروع قانون يسمح بمد سن تقاعد القضاة الى ٧٠ عاما برغم احتجاج نادي قضاة مصر الذي يقول ان مد السن يحرم أعضاءه الشبان من تقلد المناصب القضائية. وكانت سن نهاية الخدمة للقضاة قبل هذا التعديل ٦٨ سنة. وفي السابق كانت سن التقاعد ٦٠ سنة زيدت عام ١٩٩٣ الى ٦٤ سنة ثم الى ٦٦ سنة في عام ٢٠٠٢ ثم الى ٦٨ سنة. وتقاعد عدد من القضاة بين للذ والاخر ولم يحصلوا على ميزات مد السن التي حصل عليها زملاء لهم.

وأعلن نادي القضاة عام ٢٠٠٥ أن ٣٧٠٦ قضاة قالوا لا لد السن الى ٧٠ عاما مقابل ٢٢٢ واطقوا على لد في استفتاء أجراه النادي على هامش انتخاب رئيس وأعضاء مجلس ادارة.

وقال فتحى سرور رئيس مجلس الشعب بعد الاقتراع على مشروع قانون مد السن للقضاة امس ان ٢٤٨ تأنيا واطقوا على المشروع. لكنه لم يعلن عدد من رفضوا مشروع القانون أو من امتنعوا عن التصويت عليه. ومجلس الشعب مكون من ٤٥٤ مقعدا.

وخلال الاقتراع الذي أجري بندا الاسماء قال حوالي ٩٠ من أعضاء مجلس الشعب ينتمون لجماعة الاخوان المسلمين وأحزاب معارضة وكتلة المستقلين في المجلس انهم يرفضون مشروع القانون.

وقبل أسبوعين وقف رئيس وأعضاء مجلس ادارة نادي القضاة في صمت لمدة عشر دقائق في مدخل مبنى النادي احتجاجا على مشروع القانون. وتقول الحكومة ان ابقاء من تقترح مد سن الخدمة لهم بعد النامنة والستين يهدف للاستفادة من خبرتهم. لكن قضاة ومعارضين يقولون ان الحكومة تريد بقاء قضاة موالين لها في الخدمة ليقودوا الاشراف على الانتخابات العامة القادمة. وستجرى انتخابات التجديد

انهم يرفضون
عن تجاوزات في الانتخابات العامة
اتهما بالخروج على تقاليد القضاء لحديثهما
برين من المطالبين باستقلال القضاء

موقف ايجابي

نشرت «عين على العدالة» على الصفحة السابعة من عددها الثاني الصادر في أيلول ٢٠٠٥ مطالبة بإلغاء التعميم الصادر عن رئيس المحكمة العليا رئيس مجلس القضاء الأعلى رقم ٢٠٠٤/١٠/١٢ م ر م ع تاريخ

STATE OF PALESTINE
High Judicial Council
Chief Justice Office

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة فلسطين
مجلس القضاء الأعلى
مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى

رقم: ٢٠٠٤/١٠/١٢
تاريخ: ١٢/١٠/٢٠٠٤
مكانه:

تعميم
بمناأ على لقرار مجلس القضاء الأعلى
والمصلحة العامة

١- تكون الوديعة في إثبات العاقبة (١) خلالها 300 شهكل كحد أقصى و مائة شهكل للمبشرين على أن يتم إيداع هذه الوديعة في خزينة المحكمة و من ثم صرفها بموجب استمارة صرف حسب الأصول .

2- تحدد وديعة الشهود بواسطة السلطة رؤساء المحاكم و يتم إيداعها في صندوق المحكمة و يتم صرفها بموجب استمارة صرف حسب الأصول .

3- يتم العمل بهذا التعميم فوراً .

صدر في مدينة غزة ٢٠٠٤/١٠/١٢

تحقق على العمل بهذا التعميم فوراً

رئيس مجلس القضاء الأعلى
واريس المحكمة العليا
المستشار (وزير الشؤون)

إسبيلة إيبندة إلبسلبندة
مجلس القضاء الأعلى
مكاتب / ولرد ٧٥٥
التاريخ: ١٢/١٠/٢٠٠٤
تم الكيم على حسب الشارح

وبتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٩ أصدر رئيس مجلس القضاء الأعلى تعميماً يحمل رقم ٢٩٨٧/١٦ يُلغي ما جاء بالتعميم المشكومنه.

هل صحيح؟؟

● كاتب عدل تعرض للاعتداء أثناء أدائه لوظيفته، تم نقله في ذات اليوم للقيام بوظيفة إدارية أخرى؟؟

- **القاضي عيسى أبو شرار:** كاتب العدل أخطئ وتعسف في استخدام صلاحياته مما أثقل على كاهل مراجعيه دون سند من قانون، والنقل تم استنادا لذلك.

● «مساواة» لا تزال تنتظر رد سلطة النقد على مذكرتها الخاصة بالتوصيات الصادرة عن القانونيين بشأن دورها الرقابي على أعمال البنوك رغم مرور سبعة أسابيع على استلامها؟؟

● قاض يرفض طلب تقديم موعد جلسة في قضية شيك بدون رصيد توصل المتهم فيها إلى مصالحة مع المشتكي، تم بموجبها دفع كامل قيمة الشيك، وبقي تاريخ النظر فيها على حاله و بقي المتهم موقوفاً، وكيل المتهم تقدم بشكوى إلى أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى الذي وعده بنقل مظلته إلى مجلس القضاء الأعلى و اتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها؟؟

- **القاضي عيسى أبو شرار:** يمكن حدوث أخطاء نتيجة تعنت بعض القضاة، والقانون رسم طريقاً للطعن ومخاطبة المجلس تتم عبر رئيسه وليس عبر أحد أعضائه، ولا يجوز للمجلس أو رئيسه أو أعضائه التدخل لمعالجة هذه الأخطاء؛ لأن في ذلك مساساً بالقاضي إلا إذا انطوت تلك الأخطاء على مخالفة مسلكية، وفي هذه الحالة تتم معالجتها حسب الأصول القانونية.

● محكمة تأمر بنك بعدم دفع اعتماد مستندي لعيب في البضاعة؟؟

- **القاضي عيسى أبو شرار:** اجتهاد قابل للطعن القضائي.

● بعض المحاكم لا تزال ترفض تطبيق القرار بقانون الخاص بتعديل بعض أحكام قانون تشكيل المحاكم النظامية، رغم صدور أحكام نهائية من محكمة النقض بعكس ذلك؟؟

- **القاضي عيسى أبو شرار:** من حق المحامي الطعن بقرار المحكمة.

● قاض يوقف النظر في قضية جزائية ويقرر تأجيلها إلى موعد آخر بسبب استقبال الجهاز الخلوي لمحامي الدفاع لكاملة أثناء الجلسة و المتهم يبقى موقوفاً؟؟

● اللجنة الفرعية لنقابة محامي فلسطين في نابلس ترفض تنفيذ ورش قانونية مشتركة مع مشروع أركان متجاوزة بذلك اتفاق مجلس النقابة مع مشروع أركان و الإعلان المسبق عن مواعيد وعناوين الورش و أماكن انعقادها، بما في ذلك تلك التي كان من المقرر عقدها في مدينة نابلس؟؟

- **نقيب المحامين السابق الأستاذ أحمد الصياد:** هذه الواقعة حصلت بسبب حصول لبس حول فيما إذا كان المجلس خلال الفترة الانتقالية يجوز له عقد اتفاقيات مع الجهة المذكورة أم لا على الرغم من وجود قرار مجلس يجيز ذلك.

● النيابة العسكرية أحالت ملف اختطاف رئيس محكمة بداية جنين القاضي بسام حجاوي إلى قيادة السلطة التي قررت تشكيل لجنة تحقيق من كافة الأجهزة الأمنية، الملفت للنظر أن النيابة العامة المدنية لم يحل إليها الملف ولم يُطلب منها ولم تقم بتحريك أي ساكن؟؟

- **مساعد النائب العام الأستاذ عبد الغني العويوي:** النيابة العامة تدخلت منذ اللحظة الأولى بعد أن أعلم مكتب النائب العام بما حصل مباشرة من قبل نيابة جنين، حيث قام النائب العام بإجراء الاتصالات اللازمة و متابعة الموضوع و الطلب إلى الأجهزة الأمنية للعمل على الإفراج الفوري عن القاضي وضمان سلامته بالأساس، و بعد أن تم الإفراج عنه توبع الموضوع من قبل النيابة العسكرية كما ورد في سؤالكم.

● صدور تعميم يقضي بعدم تنظيم أي وكالة دورية استناداً إلى إخراج قيد صادر عن دائرة المساحة إلا بعد مطابقته لإخراج قيد صادر عن دائرة المالية؟؟

- **رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس المحكمة العليا القاضي عيسى أبو شرار:** نظمنا المسائل المتعلقة بالوكالات بموجب أنظمة تنسجم وأحكام القانون الذي على كتاب العدل التقيد به، وأصدرنا التعليمات التي من شأنها عدم إتاحة المجال لتداخلات رؤساء محاكم البداية في عمل كتاب العدل على خلاف القانون.

● محامون يشتكون من التأجيلات الإدارية الطويلة في عمل دوائر التنفيذ.

- **القاضي عيسى أبو شرار:** التنفيذ قضية المحكوم له و محاميه الذي عليه متابعة التنفيذ وهذه المسائل كاهلها غير ملقى علينا.

هل صحيح؟

- القاضي عيسى أبو شرار:-

التفتيش القضائي قطع شوطا ولم يبق إلا توفر الإمكانيات المادية التي تساعد على وضعه موضع التنفيذ وخاصة توفير باصان لتغطية محاكم الضفة الغربية احدهما سنخصصه لمحاكم الشمال وآخر لمحاكم الجنوب. وذلك حتى تتمكن من إجراء التفتيش المفاجئ. ونتمنى على من استولى على سيارة «الفان» العائدة للمجلس في غزة أن يعيدها إلينا لحاجتنا الماسة لها. من جهة أخرى فقد شرعنا بتنفيذ ورش عمل تستهدف تعريف القاضي بحقوقه وواجباته. وبعد أن نفذنا ورشة في الضفة سنقوم بتنفيذ ورشة أخرى في غزة في منتصف أيار القادم. وسيتولى القيام بهام التفتيش قضاة لا تنحصر مهمتهم بالتفتيش لأغراض التقييم بل تتعداها لتشمل أغراض المراقبة. أما في ما يتعلق بالمكتب الفني فقد بدأنا بنوأة متواضعة والحقيقة أن العوائق التي تحول دون الجاهز تتمثل في افتقارنا للكوادر الفنية المدربة والمؤهلة والقادرة على القيام بالأعباء الملقاة على عاتق المكتب الفني. وهذا أمر يعود بدوره إلى عدم وجود إمكانيات لدينا لإجراء أية تعينات جديدة واستلامنا موروثا لا يوجد فيه وظائف كافية. وعدم إقرار موازنة لمجلس القضاء الأعلى خلال عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وعدم تعاون السلطة التنفيذية معنا لتوفير الاحتياجات المطلوبة لاستقلال القضاء الإداري والمالي ومع ذلك فإننا عملنا على إنشاء دائرة وحدة التخطيط وإدارة المشاريع تتبع مباشرة رئاسة المجلس وحصلنا على موافقة من الـ (undp) على توفير كادرين للعمل في هذه الوحدة كما أن مباحثاتنا مع الأوروبيين بشأن توفير كادرين آخرين جارية على قدم وساق. وتخضع ميزانية هذه الدائرة والموارد المالية الخاصة بالمكتب الفني لمجلس القضاء الأعلى. وسنقوم أيضا بمأسسة دائرة التدريب القضائي وسننشئ إدارة خاصة تسمى إدارة المحاكم يرأسها قاض.

● التشريعي يسلم الذم المالية للنواب إلى مجلس القضاء الأعلى؟

- القاضي عيسى أبو شرار:- نعم. لقد تسلمنا الذم المالية لكافة النواب في الضفة وغزة ما عدا المعتقلين منهم في سجون الاحتلال. كما تسلمنا الذم المالية الخاصة بالعاملين في مكتب الرئاسة. وكذلك الذمة المالية الخاصة برئيس هيئة الرقابة المالية والإدارية. ووكيل وزارة الخارجية.

● بعض قضاة الصلح الجدد يتولون النظر في قضايا بوجود قضاة صلح سابقين الذين يتولون الإشراف عليهم ومساعدتهم في أدائهم القضائي؟؟

- القاضي عيسى أبو شرار:- نعم هذا صحيح. لأننا اكتشفنا أن هناك قصور في التدريب ونحن نتأكد أسبوعيا من مدى

- القاضي عيسى أبو شرار:- أنا أحمل المسؤولية للمحامي ومثل النيابة العامة؛ لأن هذا الأمر لا يجب السكوت عليه فهو ينطوي على المس بحقوق الإنسان ويتحمل المحامي مسؤولية القصور في الدفاع عن حقوق موكله.

● محامون يتقاضون (٥٠) شيكل فقط أتعاب محاماة بدل تنظيم و تصديق الوكالة الدورية وبعض الكتبة ما زالوا يحتفظون بأختام محامين لديهم لاستخدامها في توقيع الوكالات؟؟

- الأستاذ أحمد الصياد: هذه ظاهرة حاولنا جاهدين محاربتها وتم إصدار العديد من التعليمات لكتاب العدل بهذا الخصوص إضافة إلى تحويل عدد من المحامين الذين يتعاطون مع هذه الظاهرة إلى مجالس تأديبية ولكن الأمر يحتاج إلى مزيد من المتابعة والمعالجة للقضاء على هذه الظاهرة.

● بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٥ قبلت إحدى محاكم الصلح انسحاب المحامي وكيل المدعى عليه. وقررت تبليغ المدعى عليه بالذات. انقضى أكثر من (٤) سنوات ولم يتم تبليغ المدعى عليه حتى العاشر من آذار ٢٠٠٧؟

- القاضي عيسى أبو شرار:- هناك عيب في التشريع وعلى أقلام المحاكم أن تتعامل بجدية أكثر. دائرة التفتيش والمحامون والمتقاضون يتحملون المسؤولية مجتمعين. وللأسف فإن دائرة التفتيش لا تتوفر لها الإمكانيات لمزاولة رقابتها على القضاة وأقلام المحاكم وكتاب العدل وأموري التنفيذ حسب الأصول.

● محكمة الاستئناف تؤجل إصدار قرار في أحد الطعون المقدمة إليها (٤) مرات متتالية بسبب عدم اكتمال التدقيق و تغير الهيئات الحاكمة؟؟

- القاضي عيسى أبو شرار:- تغير الهيئة الحاكمة موضوع وعدم اكتمال التدقيق موضوعا آخر. وإذا تم التأجيل لغايات اكتمال التدقيق لأكثر من مرة فإن ذلك يشكل إنكارا للعدالة. يستوجب مساءلة القاضي وفي هذه الإطار وحتى لا تستمر مثل هذه المخالفات وضعنا خطة لتنظيم ورش عمل تهدف لتطوير ثقافة القضاة القانونية وإفهامهم بأنه لا يجوز تأجيل الدعوى لأكثر من مرة لغايات إصدار القرار. وللأسف فإن هذه الحالة استمرارا إلى ثقافة سائدة في المحاكم الفلسطينية منذ ما قبل دخول السلطة الوطنية. وسنعمل على تجاوز مثل هذه المخالفات في أسرع وقت. أما التأجيل لعدم اكتمال النصاب فهو أمر عائد إلى قلة عدد القضاة والحواجز الإسرائيلية. ونحن لا نعفي أنفسنا من المسؤولية أيضا.

● لا تزال المساعي و التحضيرات جارية لتشكيل مكتب فني و دائرة تفتيش قضائي و تفعيلهما؟؟

هل صحيح؟؟

إلى حين انتهائه من النظر في جميع الملفات. إذا ما أصرت على الاستماع إلى أقوال أحد الشهود في قضية هي وكيلا أحد أطرافها. وبشروط أن يتوفر الوقت لذلك بعد الانتهاء من النظر في كافة الملفات المعينة في ذلك اليوم؟؟

- القاضي عيسى أبو شرار:- يمكن حصول مثل هذه المخالفات ولكنني أتوجه بهذه المناسبة للمحامين بعدم السكوت وتقديم شكاوى خطية لنا بخصوصها، وأذكر بأن على القاضي أن يتحلى بسعة الصدر والصبر والحيدة وأطالب «مساواة» بأن تشير إلى مواطن الضعف لدى المحامين أيضا ودورهم في التأجيلات الطويلة والمماطلات فقد علمت أن أحد المحامين قد انزعج عندما قام أحد القضاة بتأجيل قضيته لمدة قصيرة ووجه للقاضي المذكور سؤالا عما إذا كان التأجيل لمدة قصيرة قد تم بناء على تعليمات من مجلس القضاء الأعلى.

● بعض وكلاء النيابة يستشيرون الشرطة و الخبايا بشأن رأيهما بإخلاء سبيل المتهمين بالكفالة، وعلى هدي ذلك الرأي يصرحوا بالمانعة في إخلاء السبيل أو عدمه؟؟

- الأستاذ عبد الغني العويوي: صحيح. لقد تم وقوع حالة واحدة من هذا القبيل. حيث قام أحد أعضاء النيابة بالاستعانة بجهاز الخبايا، إلا أن النائب العام وجه له تنبيهاً خطياً بعدم تكرار الموقف. لأن مثل ما قام به يشكل مخالفة لأحكام القانون والأصول. و أود التنويه إلى أنه في بعض قضايا القتل يتم سؤال الشرطة فقط حول مدى خطورة إخلاء سبيل المتهم على الأمن العام. و أضيف أن الأساس في تحديد الموقف من إخلاء سبيل المتهم يعود إلى النيابة العامة فقط.

● النيابة ترفض استقبال و تسجيل شكاوى تقدمت بها إحدى المواطنين بناءً على طلب أحد رؤساء البلديات. أحد القضاة تدخل بالأمر مما اضطر النيابة لتسجيل الشكاوى؟؟

- الأستاذ عبد الغني العويوي: لا علم لي بهذه الواقعة ولم ترد إلى مكتب النائب العام أية شكاوى بهذا الخصوص.

● النيابة تخيل إحدى الشكاوى إلى المحكمة و القاضي يعيدها إليها لإجراء التحقيق. إلا أنها تعيدها إليه مرة أخرى على حالتها الأولى؟؟

تقدمهم. وبعضهم لا زال أدائه متعثرا وهو بحاجة إلى المزيد من التدريب. ولن نقوم بتوزيعهم إلا بعد التأكد من قدرتهم على إدارة الجلسات.

● رئيس قلم إحدى المحاكم يخفق في إقناع أي من الكتبة بالدخول إلى غرفة أحد القضاة لكتابة ضبط إحدى الجلسات. ما اضطر القاضي إلى استدعائهم و التفاوض معهم من أجل إقناع أحدهم بالقيام بالكتابة؟؟

- القاضي عيسى أبو شرار:- هذا قصور في أداء القاضي لأن إدارة المحكمة من صميم صلاحيات رئيس المحكمة وأذكر بأن تقييم رؤساء المحاكم يشتمل على تقييم أدائهم في إدارة المحكمة.

● المعاملات العقارية الكلاسيكية مثل النقل بالإرث و البيع يستغرق إنجازها ما بين (٧) أشهر إلى سنة في إحدى دوائر تسجيل الأراضي. الدائرة المذكورة تستند إلى قلة عدد الموظفين كسبب كامن وراء طول الإجراءات. و بعض المراجعين يشيرون إلى أن ملفات الدائرة المذكورة مكدسة و مهملة. ذات المشكلة يعاني منها مراجعو دائرة تسجيل أراضي أخرى التي تكدر العمل لديها بسبب قلة الموظفين والإضراب؟؟

- الأستاذ أحمد الصياد: صحيح و نأمل من مجلس النقابة الجديد معالجة الأمر.

● محامون تقدموا بمذكرة للمدير العام للأراضي بواسطة مدير إحدى دوائر تسجيل الأراضي منذ أكثر من شهرين. المذكرة لم تصل إلى المدير العام لعدم قيام مدير الدائرة بالشرح عليها و إرسالها. وعند مراجعة الأخير من قبل المحامين أشار بأن لا وقت لديه للشرح على المذكرة و إرسالها؟؟

- الأستاذ أحمد الصياد: صحيح و نأمل من مجلس النقابة الجديد معالجة الأمر.

● جريمة قتل ملفها موضع نظر من قبل إحدى دوائر النيابة متهم بارتكابها شخصان. أفرج عن الأول قبل إلقاء القبض على الثاني؟؟

- الأستاذ عبد الغني العويوي: لم يُعرض علي مثل هذا الموضوع و حتى يمكنني المساعدة أطلب منكم أن توجهوا مقدمي الشكاوى إلى النيابة العامة و أعدكم أن تتم معالجة الموضوع وفق القانون و بأسرع ما يمكن.

● رئيس محكمة بداية يطلب من إحدى المحاميات الانتظار

هل صحيح؟

تأجيل الدعوى لذات السبب لأكثر من مرة ولا يجوز لهم حت مسمى تحقيق العدالة مخالفة القانون لأن تحقيق العدالة يكمن في تطبيق القانون وليس الالتفاف عليه.

● الشرطة تلقي القبض على طفل وحقيله موقوفاً إلى النيابة العامة التي أسندت إليه تهمة وأحالته إلى المحكمة التي مثل أمامها في جلسة علنية دون حضور مراقب السلوك. «التهمة مشاجرة مع طفل آخر»؟؟

- الأستاذ عبد الغني العويوي: صحيح. وقد عاجنا الموضوع وتم التنبيه على دائرة النيابة العامة المعنية بأن ما قامت به يشكل مخالفة للقانون من قبلها. ثم أخبرنا بأنه قد تم معالجة الموضوع حسب الأصول. وقد اتخذنا إجراءنا هذه بناء على شكوى قدمت لنا من قبل «مساواة» في حينه.

● محامون يشتكون من معاملة شرطة إحدى المحاكم. وآخرون يشتكون من طول الإجراءات التي يستغرقها حصولهم على نسخة من الإخطارات العدلية التي يسجلونها. و تلك التي تستغرقها إجراءات تصوير ضبط الدعاوى التي يقدمون بشأنها طلبات خطية ويدفعون رسوماً و تكلفهم ثمن تصوير أعلى من سعر السوق؟؟

- القاضي عيسى أبو شرار: على المحامي أن يتقدم بمثل هذه الطلبات إما مبكراً قبل بداية الجلسات وإما متأخراً بعد انتهاء الجلسات وقبل انتهاء الدوام. وسيحصل عليها خلال يوم أو يومين على الأكثر وفق ظروف العمل. مع الأخذ بعين الاعتبار النقص الحاد في عدد الموظفين في المحاكم. أما الرسوم فقد فرضت بموجب القانون وهي رمزية أما ارتفاع أسعار التصوير فهو نقيصة تتحمل مسؤوليتها نقابة المحامين وأنا أقترح عليها أن تتولى أمر توفير آلات تصوير حديثة وتعين موظفاً خاصاً للتصوير يدفع راتبه من عوائد التصوير.

ومن جانبي فقد أصدرت تعميماً لكافة القضاة الذين أدخل نظام الحوسبة على عملهم بتزويد وكلاء الأطراف بنسخ عن ضبط جلسات المحاكمة فوراً وعليهم التقيد بذلك وإذا ما خولفت أحكام هذا التعميم فنحن مستعدين لتلقي شكاوى المحامين بشأنها وستتم معالجتها فوراً وبإذن الله ستتم حوسبة جميع المحاكم وسيكون لدينا نظام حوسبة مركزي مع بداية العام القادم بعد أن أجزنا صفحة إلكترونية خاصة بمجلس القضاء الأعلى على الإنترنت وسنتولى نشر كل ما يتعلق بالمجلس عليها.

- الأستاذ عبد الغني العويوي: لم نلق أية شكوى خطية بهذا

- الأستاذ عبد الغني العويوي: لم نلق شيئاً من هذا القبيل. ولا أتصور بأن النيابة تقوم بمثل هذه الأمور. لكنني أؤكد هنا أنه في قضايا الجرح ليس من الضروري إجراء تحقيق من قبل النيابة.

● كاتب عدل يطلب من محام أن يلزم موكله بتقديم اعتذار له على اثر مشادة حدثت بينهما. وعند رفض الموكل ذلك توعد كاتب العدل المحامي بعدم تسهيل عمله لديه إلى حين قيام موكله بالاعتذار؟؟

- القاضي عيسى أبو شرار: برأيي أن الأطراف الثلاث قد خالفوا حكم القانون وأنا أحمل المسؤولية للمحامي الذي يفترض أن يكون أكثر علماً وبرايعاً أن كتاب العدل يعانون من ضغط هائل في العمل.

● النيابة العامة أجرت انتداباً جماعياً في سلك النيابة لمدة ستة أشهر دون الحصول على موافقة وزير العدل؟؟

- الأستاذ عبد الغني العويوي: ليس صحيحاً. الصحيح أنه وفي عهد وزير العدل السابق تم تقديم التشكيلات القضائية لسلك النيابة العامة لوزير المذکور للمصادقة عليها أو تعديلها أو رفضها. إلا أنها أودعت أدرج وزير العدل لفترة طويلة من الزمن. وقد تولى النائب العام وأنا أيضاً مراجعة الوزير أكثر من مرة بشأنها دون جدوى. و في نهاية المطاف حدد الوزير لنا موعداً نهائياً للتقرير بشأنها. وفي ذلك الموعد لم يتواجد الوزير في الوزارة. وحاولنا الاتصال به بكل الوسائل ولكنه لم يجب علينا. الأمر الذي دعانا لإصدار التشكيلات الأخيرة. وبعد أن تم إصدارها لخصت طلبات الوزير بطلب واحد ووحيد مفاده نقل وكيل نيابة واحد من مكان عمله إلى مكان آخر.

● أربعة دعاوى مدنية الأولى أغلق باب المرافعة فيها منذ سنة ونصف ولم يصدر بها قرار حتى تاريخ ٢٠٠٧/٤/٣٠. والثانية أغلق باب المرافعة فيها بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٤. والثالثة أغلق باب المرافعة فيها بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١٦. والرابعة أغلق باب المرافعة فيها بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٥ ولم يصدر في أي منها قرار حتى تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١.

- القاضي عيسى أبو شرار: هذا إنكار للعدالة وأنا أحمل المحامين مسؤولية السكوت على ذلك. لأن في مثل هذا السكوت ما يمس بقدرة المحامين على تمثيل موكلهم والدفاع عن مصالحهم وفقاً للقانون وهناك العديد من التحالفات المشابهة والتي أصفها بالمصائب ونحن بحاجة للتعاون من جميع الأطراف ولا سيما المحامين لوضع حد لها. حيث أثبتت دراسة أجريناها بأن الاختناق القضائي يتحمل مسؤوليته القاضي والمحامي بالتساوي. القاضي بسبب عدم إدارته الناجحة للدعوى والتأجيلات الطويلة وعدم تطبيق قانون أصول المحاكمات المدنية تطبيقاً سليماً والمحامي بسبب عدم قدرته وأحياناً قلة كفاءته في الدفاع عن حقوق موكله. وأذكر القضاة بأن قانون أصول المحاكمات نص على عدم

هل صحيح؟؟

- **القاضي عيسى أبو شرار:** صحيح. وأجريت اتصالات بهذا الشأن. و المحامي يستطيع أن يرفع دعوى موضوعها الطعن بعدم تنفيذ القرار.
- موظف دائرة تنفيذ يشكو من ضغط العمل كونه الموظف الوحيد في الدائرة التي سجل لديها (١٠٤) قضايا تنفيذية خلال شهر واحد؟؟
- **القاضي عيسى أبو شرار:** هذا صحيح ولكن حله لدى الحكومة التي عليها أن توفر عدد كافي من الموظفين الإداريين للمحاكم.
- كاتب عدل يشكو من صغر مكتبه الذي لا تتجاوز مساحته (٥) متر مربع. ولا يوجد في دائرته موظف سواه؟؟
- **القاضي عيسى أبو شرار:** لا يوجد لدينا مباني تصلح أن تكون محاكم وللأسف الحكومة عاجزة والممولين ليس لديهم الاستعداد لتمويل بناء مباني لائقة رغم استعدادنا لقبول مثل هذا الدعم.
- ظاهرة التأخير في التبليغات تسود كافة المحاكم و كافة الدعاوى؟؟
- **القاضي عيسى أبو شرار:** الأمر صحيح وأقر بأننا بحاجة إلى تغيير كافة المحضرين. وبعضهم يستحق الفصل من العمل. إلا أننا نفتقر إلى الأدوات القانونية التي تساعدنا على إعادة تنظيم جهازنا الإداري.
- عدد من المحامين المتدربين في إحدى المدن وصل إلى (٨٤) محاميا وقاعة محكمة الصلح في تلك المدينة لا تتسع لأكثر من خمسة أشخاص بما فيهم المحامين الأساتذة؟؟
- **القاضي عيسى أبو شرار:** أكرر نفس إجابتي المتعلقة بمباني المحكمة.
- محامون متدربون يشكون من تخلف المحامين عن أدائهم لمحاضرات التدريب. و يشكو بعضهم من ذهابه ثلاث مرات إلى مقر النقابة في محافظته. و في الميعاد المحدد لتقديم المحاضرة و عودته خالي الوفاض بسبب غياب المحاضر. و محامون متدربون آخرون يشكون من عدم إبلاغ إدارة النقابة المسبق لهم بتأجيل بعض المحاضرات و اكتفاءها

الخصوص لا من نقابة المحامين ولا من أي محام. إلا أننا سنعتبر هذا السؤال بمثابة شكوى وسنتابع الموضوع و نعالجه.

- مراجعون يؤدون اليمين القانونية على صحة ما ورد في التصاريح المشفوعة بالقسم المقدمة من قبلهم أمام مراسل المحكمة الذي يكتفي بذلك و يحيلها للقاضي للتوقيع فقط. المراسل المذكور عند مراجعته من أحد المحامين قال: أنه ينفذ تعليمات القضاة؟؟

● **القاضي عيسى أبو شرار:** سأصدر تعميما لكافة المحاكم بضرورة مراعاة أن يتم أداء اليمين أمام قاضي المحكمة التي تقدم إليها التصاريح المشفوعة بالقسم وسأعالج هذه المخالفة فورا. وأشكر «مساواة» على لفت انتباهنا لوقوع مثل هذه المخالفات.

- إحدى دوائر التنفيذ تشكو من تدوير عدد كبير من القضايا التنفيذية التي تتجاوز قيمتها مئات آلاف الدولارات بسبب قيام المنفذ ضدهم بالانتقال للإقامة في مناطق -C- التي لا يتمكن موظفوها من القيام بإجراء التبليغات القضائية أو تنفيذ قرارات صادرة عن قاضي التنفيذ فيها؟؟

● **القاضي عيسى أبو شرار:** هذا صحيح ولكن المسألة سياسية تخرج عن إطار صلاحياتنا.

- بلغ عدد القضايا المدورة لدى إحدى دوائر التنفيذ (٦٤٠٠) قضية؟؟

● **القاضي عيسى أبو شرار:** أكرر إجابتي عن التساؤل المتعلق بالقضايا التنفيذية.

- لجنة التدريب ترفض مناقشة أحد البحوث المقدمة من إحدى المحاميات المتدربات. المحامية المتدربة اكتشفت بأن سبب الرفض يعود لأحد أعضاء اللجنة الذي عدل عن رأيه بعد أن قامت المحامية المتدربة المذكورة بشرح عنوان بحثها له؟؟

● **الأستاذ أحمد الصياد:** لجنة مناقشة الأبحاث تسلم لها الأبحاث لدراستها ووضع الملاحظات حول كل بحث من كافة الزوايا شكلا وموضوعا ولها أن تتخذ توصياتها ورفعها إلى المجلس وبالتالي فإن لها صلاحية اتخاذ أي إجراء. ولم يسبق أن حصلت أية إشكاليات بين اللجان والمجلس وتقييمنا أن اللجان قامت بعملها بشكل موضوعي ومهني.

- وزارة التربية و التعليم تماطل بتنفيذ القرار الصادر عن محكمة العدل العليا بإلغاء أحد قراراتها علما بأن القرار صدر منذ أكثر من ثمانية أشهر؟؟

هل صحيح؟؟

نتمنى أن نستطيع الحد منها إلى أن يتم إزالتها نهائياً.

● خبير بنكي يقر بأحقية المدين للبنك بحسم أي مبلغ فائدة يخالف قاعدة عدم جواز الربا الفاحش؟؟

● محامون يشكون من أن لجان النقابة في المحافظات الجنوبية ولجنة الشركات في المحافظات الشمالية معطلة؟؟

- **الأستاذ أحمد الصياد:** لجنة الشركات كانت تعاني من قصور في الأداء ولم تكن معطلة بالكامل والقصور بالأداء كان عائداً إلى ظروف موضوعية. وللأسف وبخصوص المحافظات الجنوبية فإن أداء لجان النقابة هناك لم يكن بالمستوى المطلوب رغم محاولاتنا العديدة لتفعيلها وترتيب أوضاعها.

● محامي يشكو من عدم تضامن مجلس النقابة معه على اثر تعرض مكتبه للسرقة واشتراطهم عليه تقديم شكوى خطية للمجلس؟؟

- **الأستاذ أحمد الصياد:** لا أذكر إذا كان زملائنا في فرع نقابة غزة قد أبلغونا بهذه الواقعة أم لا.

● تأخر وصول كافة أعضاء النيابة العاملين في إحدى المدن حتى الساعة الثانية عشرة ظهراً؟؟

- **الأستاذ عبد الغني العويوي:** ليس صحيحاً. وفي حال تأخر أي منهم عن الوصول إلى مكان عمله في الوقت المحدد يتم تنبيهه خطياً. و أستطيع أن أؤكد أن كافة أعضاء النيابة في محافظات جنوب الضفة يتواجدون على مكاتبتهم الساعة الثامنة صباحاً. إلا أنه وفي بعض الأحيان وفي محافظات شمال الضفة الغربية وبسبب الحواجز الاحتلالية يتم تأخر وصولهم. و أؤكد في هذا المجال أنه تم توجيه عدة عقوبات إدارية إلى رؤساء و وكلاء نيابة بسبب تأخرهم في الوصول إلى عملهم. و من ضمن تلك العقوبات. عقوبة لفت النظر و النقل.

● تعطل سيارة نقل الموقوفين يؤدي إلى تأجيل النظر في قضاياهم ويستمر توقيفهم؟؟

- **الأستاذ عبد الغني العويوي:** هذه مسألة لوجستية و أمنية لا علاقة للنيابة بها.

● يشكو المحامون ومراجعو دوائر تسجيل الأراضي من أن

بتبليغهم بذلك لحظة وصولهم مقرات النقابة لحضورها. و يكتشفون أن قرار التأجيل أتخذ قبل أيام من موعد لقائهما؟؟

- **الأستاذ أحمد الصياد:** صحيح ولكن الخلل لدى المحاضرين أنفسهم فهناك عددا منهم كانوا يبلغون النقابة عن اعتذارهم عن إلقاء المحاضرات قبل فترة وجيزة من موعدنا. وبعضهم الآخر كان يتخلف دون اعتذار. الأمر الذي أدى إلى وقوع مثل هذه الإشكاليات.

● كتبة استدعاءات يتخذون من مقر إحدى المحاكم مكاناً لعملهم وأفراد من الشرطة يتخذونه مكاناً لنومهم؟؟

- **القاضي عيسى أبو شرار:** قمنا بمنعهم من ذلك وقمنا بتغيير أفعال كافة أبواب المحكمة المذكورة. وطلبت من رئيسها متابعة هذا الأمر شخصياً.

● محام يراجع كاتب العدل للحصول على صورة مصدقة لوكالة دورية. فيحال للتحقيق و يتم إيقافه و من ثم إخلاء سبيله بكفالة عدلية قيمتها (١٠٠٠٠) دينار.

- **الأستاذ أحمد الصياد:** النقابة تابعت هذا الموضوع مع مجلس القضاء الأعلى والنيابة. وقامت بإزالة اللبس الذي حصل فعلاً. واعتذرت النيابة وأفاد مجلس القضاء أن لا صلاحية له في إجراءات التحقيق والتوقيف.

- **القاضي عيسى أبو شرار:** هذا خطأ قضائي لا أملك التدخل فيه ويمكن للمحامي المتضرر الطعن في قرار القاضي لدى المحكمة المختصة.

● إحدى دوائر الأراضي ترفض قبول إنابة المحامين المتدربين و تصر على مراجعة أساتذتهم بالذات؟؟

- **الأستاذ أحمد الصياد:** صحيح ورفعنا توصية إلى مجلس إدارة النقابة الجديد لمتابعة الأمر وحل الإشكال مع سلطة الأراضي.

● دوائر الشرطة تتجاوز صلاحيتها القانونية في التوقيف. و توقف المتهمين لمدة تتجاوز الـ(٢٤) ساعة. وهي أقصى مدة توقيف ممنوحة للشرطة. وكثيراً ما تحيل الموقوفين لديها إلى النيابة بعد مرور ٣-٤ أيام من توقيفهم؟؟

- **الأستاذ عبد الغني العويوي:** نعم هناك مشاكل يومية نواجهها مع كافة الأجهزة الأمنية ومن ضمنها الشرطة. نعد بأننا سنقوم بتوجيه الشرطة لضرورة تقيدهم بأحكام القانون علماً بأننا نقوم بزيارات دورية لمراكز التوقيف. ونقوم بمعالجة أية شكوى تقدم إلينا من قبل الموقوفين. نعم هذه المسائل حُصل و

هل صحيح؟؟

- القاضي عيسى أبو شرار:- صحيح.

هذا أمر يحدث في كل دول العالم والمحظور هو التبليغ قبل الساعة ٧ صباحاً أو بعد الساعة ٧ مساءً.

● قاضي يشطب تصريح مشفوع بالقسم بإدعاء أن مقدمه لم يقدم بينه تثبت صحة مضمونة ويعيد الكرة مرة ثانية. ويشطب تصريح مشفوع بالقسم آخر بدعوى أن مقدمته لم تثبت صحة نسبها لزوجها؟؟

- القاضي عيسى أبو شرار:- نحن بحاجة إلى أدوات قانونية حتى نتمكن من معالجة مثل هذه الأخطاء القانونية بالمفهوم الإداري. سأقوم باستدعاء القاضي لسؤاله حول هذه الشكوى وسأأخذ الإجراء الإداري اللازم بما في ذلك نقله إلى مكان عمل آخر حتى يتم تدريبه وتطوير أدائه وسأتابع هذا الأمر فوراً. راجياً أن تزودوني بتفاصيل إضافية بواسطة الفاكس.

● صدور تعميم بعدم تسجيل الدعاوى الجزائية المحالة من النيابة العامة إلى أرقام المحاكم إذا وردت بعد الساعة الثانية عشرة؟؟

- القاضي عيسى أبو شرار:- هذا صحيح التعميم كان شفهيًا ونحن بصدد إصدار تعميم خطي بهذا الأمر لأن وكلاء النيابة يتعمدون تأخير تسجيل قضاياهم مما يؤدي إلى إرباك عمل القضاة.

- الأستاذ عبد الغني العويوي: علمنا بالأمر من رؤساء أرقام المحاكم. و أعتقد أن مثل هذا الإجراء مخالف للقانون. إذ لا يعقل أن لا تقبل أي دعوى من النيابة العامة بعد الساعة الثانية عشرة في الوقت الذي تقبل به أرقام المحاكم تسجيل دعاوى مدنية تقدم إليها بعد الساعة الثانية عشرة من قبل محامين رغم الخطورة التي تنطوي عليها الدعاوى الجزائية والتي غالباً ما تنطوي على توقيف أشخاص و احتجاز حريتهم. لا سيما وأنه لا يوجد في القانون ما يقيد النيابة العامة بوقت معين لإحالة الدعاوى الجزائية منها إلى أرقام المحاكم. وعلى العموم فإننا نأمل العدول عن التعميم حسب الأصول و بأسرع وقت ممكن. علماً بأننا لم نتبلغ أي تعميم خطي بهذا الخصوص.

● إحدى المحاكم الاستئنافية تقرر تعديل المبلغ المحكوم به ليصبح أقل من المبلغ المحكوم به من قبل محكمة أول درجة وأقل من المبلغ المطالب به من قبل المستأنف. على الرغم من أن المستأنف عليه لم يتقدم بأي استئناف أصلي ولا تبعي؟؟

- القاضي عيسى أبو شرار:- اجتهاد قضائي يمكن الطعن به أمام محكمة النقض.

الدائرة المذكورة ترفض استقبال معاملاتهم بعد الساعة الحادية عشرة صباحاً؟؟

- الأستاذ أحمد الصياد: أحلنا الأمر الى مجلس النقابة الجديد لتابعته.

● محامون يقترحون تنظيم دورات تدريبية لموظفي الأرقام والمحضرين؟؟

- القاضي عيسى أبو شرار: في خطتنا المقبلة تنفيذ مثل هذه الدورات.

● أحد مأموري تنفيذ يوجه مراجعته إلى محامين أصدقاء له؟؟

- القاضي عيسى أبو شرار:- هذه مخالفة مسلكية لن نسكت عليها ونطلب من المتوجه إلى «مساواة» أن يتقدم بشكوى خطية لنا ونعده بأننا سنعالجها بحزم وتفتيشنا القضائي المقبل سيركز على مدى محاباة القاضي للمحامي وبالتأكيد سيشتغل التفتيش مدى محاباة الموظفين والعاملين لدينا بما فيهم كتاب العدل. ورؤساء الأرقام. ومأموري التنفيذ.

● موظفو المحاكم تسند لهم عدة مهام في آن واحد فمنهم من يعمل مأمور إجراء وأمين صندوق ومنهم من يعمل رئيس قلم وقائم بأعمال كاتب عدل؟؟

- القاضي عيسى أبو شرار:- صحيح. هذا ناتج عن نقص في الكادر البشري والسلطة التنفيذية لا تزال تصم أذنها عن حل مشاكلنا. وبالمناسبة لقد تقدمنا بطلب تأمين ٦٢٩ وظيفة منها ١٢٠ وظيفة قاضي. والباقي وظائف إدارية ضمن موازنة عام ٢٠٠٧ وما علمناه أن السلطة التنفيذية قد تقر ما لا يزيد عن ١٢٠ وظيفة في حال إقرار الموازنة العامة لعام ٢٠٠٧. وهذا أمر لا يغطي الحد الأدنى من احتياجاتنا.

● قاض يقرر رفع الدعوى للتقرير بشأن المصادقة على مصالحة. وفي ميعاد صدور القرار يقرر ندب خبير لتقدير قيمة العقار موضوع المصالحة؟؟

- القاضي عيسى أبو شرار:- هذا اجتهاد قضائي قابل للطعن أمام «محكمة مختصة». وبرأيي إذا كان القاضي قد اكتشف أن قيمة العقار المتصلح عليه. أو قيمة الدعوى المتعلقة به مقدرة بأقل من قيمتها الفعلية خابلاً على الخزينة. ففي مثل هذه الحالة فإن اجتهاده صحيح.

● مأمور تنفيذ يتوجه لتنفيذ أمراً بتخلية مأجور الساعة الثانية عشرة والنصف وينهي مهمته الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر؟؟

هل صحيح؟

● النيابة العامة تحيل إلى المحكمة متهما بناء على شكوى تقدم بها أحد الأشخاص مدعياً أن المتهم باعه جهاز نقال وبعد (٦) أشهر من استلامه أصاب البطارية الخاصة به عطل وصفه المشتكي بأنه غش في البضاعة ووافقت النيابة على ذلك. إجراءات التقاضي استغرقت (٣ سنوات) وفي النهاية قررت المحكمة تبرئة المتهم من التهمة المسندة إليه؟؟

- الأستاذ عبد الغني العويوي: أمر يشكل مهزلة وتبديد للوقت والجهد من جانب النيابة والقضاء على السواء.

● ٨ جرائم قتل وقعت في محافظة رام الله خلال شهر نيسان الحالي فقط؟؟

- الأستاذ عبد الغني العويوي: هذا مؤشر خطير يدل على أن الانحراف المجتمعي يتجه باتجاه الجريمة المنظمة.

أعضاء مجلس إدارة «مساواة»

المحامي ياسر جبر	رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ سليمان الرضي	نائب رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ سمير البرغوثي	أمين الصندوق
المحامي اسعد غزاونة	أمين السر
المحامية فايزة الشاويش	عضو
المحامي نبيل مشحور	عضو
الدكتور محمد خالد السيفي	عضو

هيئة تحرير عين على العدالة

المحامي ياسر جبر	رئيس مجلس الإدارة
المحامي اسعد غزاونة	أمين السر
المحامي إبراهيم البرغوثي	الرئيس التنفيذي
المحامي فهد الشويكي	عضو الهيئة العامة
المحامي يوسف بختان	عضو الهيئة العامة

دعوة

ندعو «مساواة» كافة المشتغلين بالقانون لرفع شكاوى خطية إلى كل من مجلس القضاء الأعلى ومكتب النائب العام اتجاه أية مخالفة. حيث وعد كل من مجلس القضاء الأعلى، ومكتب النائب العام بالتعامل الجدي مع أية شكوى ترد إليهما، واتخاذ الإجراء القانوني والإداري الملائم بشأنها.



وحدة مراقبة العدالة

أخي المواطن / أختي المواطنة

من أجل ضمان حقوق المواطن الفلسطيني ومن أجل قضاء نزيه راع وضامن للعدل والمساواة بين المواطنين.

تعلن وحدة مراقبة العدالة عن إصدار نشرة خاصة تعنى بكل ما يتعلق بالقضاء والمحاماة وتبدي استعدادها لاستقبال ونشر أية آراء أو أفكار أو أخبار أو مقالات تتصل بكل ما يتعلق باستقلال ونزاهة القضاء والمحاماة ويوميات العمل القضائي في كافة المحاكم ودوائر النيابة العامة وأداء مهنة المحاماة مع تقيدها بقواعد السرية المهنية.

مساواة

لمزيد من الاستفسار الرجاء الاتصال على

هاتف: ٠٠٩٧٠ ٢٢٤٠ ٤٨٧٠

فاكس: ٠٠٩٧٠ ٢٢٤٠ ٤٨٦٦

جوال: ٠٥٩٩١١٧٩٩٧

بريد الكتروني: musawa@musawa.ps

صفحة الكترونية: www.musawa.ps

مساواة في سطور

جمعية فلسطينية غير حكومية مستقلة تأسست بتاريخ ٢٠٠٢/٣/١٨ بمبادرة من عدد من المحامين والقضاة السابقين وشخصيات اجتماعية. أخذت على عاتقها تكريس جهودها لتعزيز ضمانات استقلال القضاء والمحاماة تشريعاً ومنهجاً وسلوكاً عن طريق وتوثيق ومراقبة ومعالجة كافة العوائق الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتشريعية، التي تحول دون التطبيق السليم لمبدأ سيادة القانون وتعيق تفعيل عناصر ومقومات استقلال القضاء والمحاماة بالطرق والوسائل القانونية.